جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

تداعيات النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2019-2025)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

- بغيل إيهاب الدين

إشراف الأستاذة:

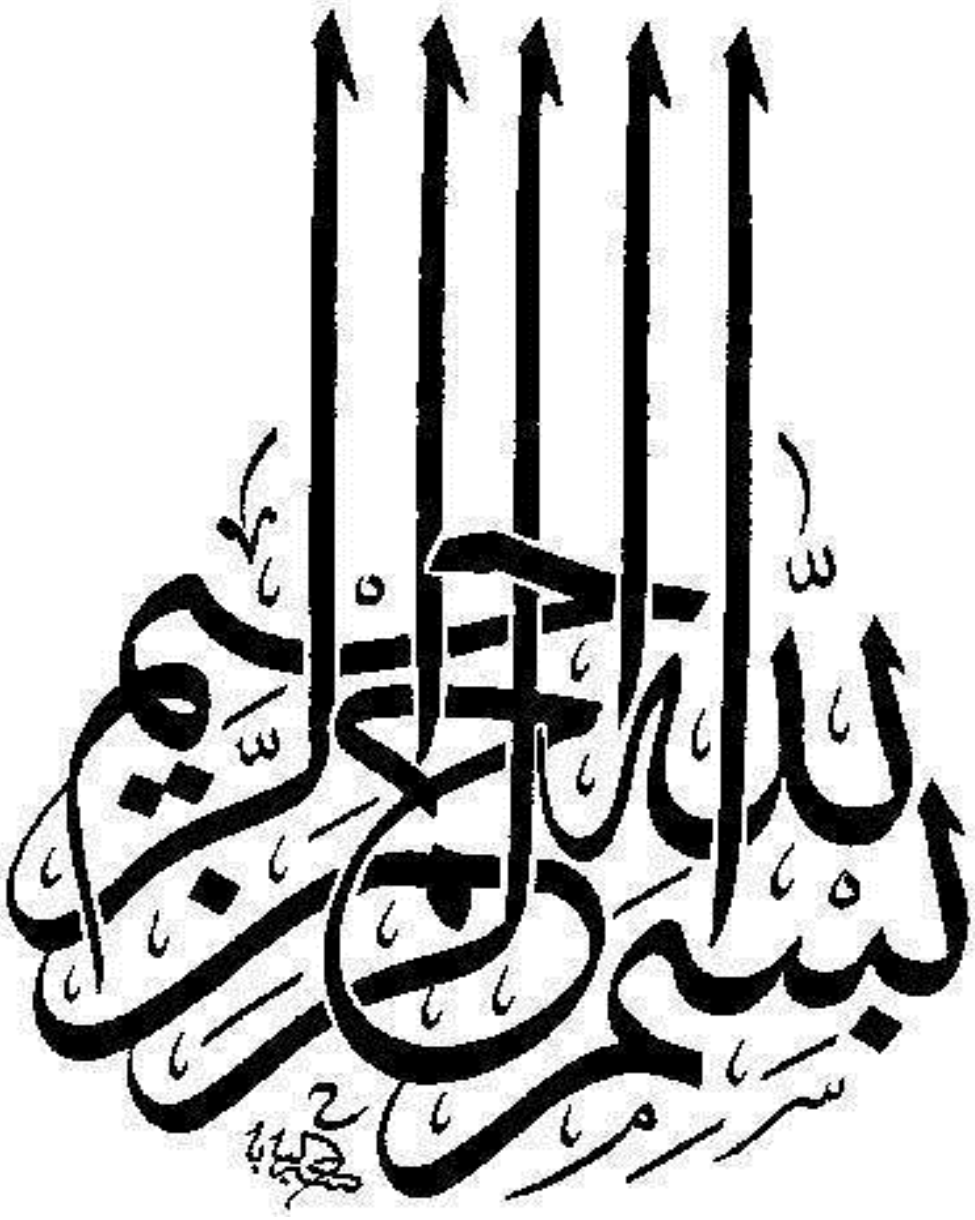
- د. بلعيد سمية

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
سمية بلعيد	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
سماح سهايلية	أستاذ محاضر -ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء



أهدي هذا العمل إلى

عائلتي الكريمة،

حفظهم الله

شكر

الحمد لله ربي العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين أشكر الله الذي هدانا و أنار عقولنا بالعلم و هدانا إلى نور التعليم.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة "بلعيد سمية" على كل المجهودات التي بذلتها لإتمام هذا العمل كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين درسوني و إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل .

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..... بلبل ايمان الدين .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... والصادرة بتاريخ : 2023.07.14

المسجل(ة) بكلية : ..... الحقوق و العلوم السياسية ..... قسم : ..... العلوم السياسية

الطالب ..... / .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... / ..... والصادرة بتاريخ : ..... / .....

المسجل(ة) بكلية : ..... / ..... قسم : ..... / .....

و المكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها ..... تداعيات النزاع في السودان على الأمن الإقليمي 2019/2023 .....

.....

أصرح / نصرح بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ ..... 27 ماي 2025

إمضاء الطالب

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مندوب الفرع البلدي العربي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: العلوم السياسية

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: سومية اللقب: بلعيد الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ
العنوان الإلكتروني المهني: soumia.belaid@univ-tebessa.dz

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: إيهاب الدين اللقب: بغيل تاريخ ومكان الازدياد: 2000/04/01 تبسة
البريد الالكتروني : houba.beghil2015@gmail.com
الاسم: اللقب: تاريخ ومكان الازدياد:
البريد الالكتروني :

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: تداعيات النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2019 - 2025)

القسم: العلوم السياسية التخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة،

التاريخ: 2025/05/26

توقيع المشرف

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: النزاع الإطار المفاهيمي والتحليلي

المطلب الأول: مفهوم النزاع

المطلب الثاني: النزاعات الأسباب والتصنيفات والمستويات

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاع

المبحث الثاني: ماهية الأمن الإقليمي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليميأولا – مفهوم الأمن:

المطلب الثاني: علاقة الأمن الإقليمي بالأمن الوطني

الفصل الثاني: النزاع في السودان (2019–2025)

المبحث الأول: جيوبوليتيك السودان

المطلب الأول: المقومات الجغرافية في السودان

المطلب الثاني: المؤهلات الاقتصادية لدولة السودان

المطلب الثالث: التنوع الإثني والقبلي في السودان

المبحث الثاني: تحليل أسباب النزاع في السودان

المطلب الأول: عسكرة النظام السياسي في السودان

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي للسودان

المطلب الثالث: علاقة الإنقسام النخبوي للتحالفات الخارجية

المطلب الرابع: التداخلات القبلية و الإثنية مع دول الجوار

المبحث الثالث: تصعيد النزاع في السودان في ظل تعدد الاطراف وتعدد مستويات

المطلب الأول: الأطراف الداخلية للنزاع

المطلب الثاني: تأثير الأطراف الإقليمية في إذكاء النزاع السوداني

المطلب الثالث: حدود وأدوار الأطراف الدولية في النزاع في السودان

الفصل الثالث: تأثير تصعيد النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2019/2025)

المبحث الأول: التأثيرات السياسية والأمنية

المطلب الأول: انتشار تجارة الأسلحة

المطلب الثاني: تهديد الاستقرار الاقليمي في السودان في ظل أجندة إقليمية متناقضة.

المطلب الثالث: تدفق اللاجئين وتأثيراته على الأمن الوطني لدول الجوار

المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: تراجع حركة التجارة البينية والاستثمارات الاقليمية

المطلب الثاني: صعوبة التكفل باللاجئين في ظل فقر الدول المجاورة في السودان

المطلب الثالث: انتشار الأمراض والأوبئة في ظل غياب الخدمات الصحية

المبحث الثالث: مستقبل الأمن الإقليمي على ضوء السيناريوهات المحتملة للنزاع السوداني

المطلب الاول: سيناريو استمرار النزاع

المطلب الثاني: سيناريو انتهاء النزاع

مقدمة

يعيش السودان في السنوات الستة الاخيرة جملة من التغيرات السياسية والامنية والتي بلغت ذروتها في شهر افريل 2023 بسبب قيام الحرب ، اذ ان اثار هذه التحولات الامنية والحروب لم تمس الوضع الداخلي لدولة السودان فقط، بل تعدت الى خارجه لتمس الشريط الحدودي المحيط بها من كل الجهات، وقد حاولنا أبرز التهديدات والتحديات الأمنية التي انتجتها هذه الحروب واثارها على الدول المحيطة بالسودان، حيث تتجلى هذه التهديدات في التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين والنازحين عبر الحدود، مما يشكل تهديدا وخطرا على الدول المجاورة، كما انها ساهم في زيادة تقوية حدة التوترات والخلافات بين الدول المتجاورة، التي وجدت نفسها أمام تحديات مشتركة وأجندات متضاربة في التعامل مع االحرب في السودان، حيث ان الانتشار الكبير للأسلحة وتوسع وتعمق نفوذ الجماعات المتطرفة الإرهابية يمكن اعتباره تهديدا كبيرا وخطيرا يقوض الامن العام للاقليم واستقراره، حيث تعمل هذه الجماعات على استغلال حالة الفوضى والضعف الأمني لتوسيع نطاق عملياتها وتجنيد عناصر جديدة بصفوفها، وقد كان لهذا النزاع تأثير مباشر وعميق على الاستقرار الهش الذي تمتاز به دول الساحل، مما زاد من تعقد الوضع الأمني الإقليمي وزيادة احتمالات نشوب صراعات أخرى.

يعد التحليل المعمق السياسي والعلمي لهذه التداعيات الإقليمية المعقدة والمتداخلة خطوة حاسمة ومصيرية وحتمية من أجل محاولة ابراز وتحديد الاستراتيجيات والآليات الفعالة للتعامل مع الأزمة السودانية واحتواء آثارها الأمنية التي تهدد بانهيار الاستقرار الإقليمي الضعيف، وهذا لن يتحقق الا من خلال العمل على تضافر الجهود الإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى حل سلمي مستدام في السودان ومعالجة الآثار الأمنية والإنسانية الناجمة عن هذا النزاع.

أولا: مبررات اختبار الموضوع

تتراوح اسباب اختيار الموضوع بين الدوافع الذاتية والدوافع الموضوعية :

أ- الدوافع الذاتية: كوني باحثا في حقل العلاقات الدولية وبالتحديد تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، فإن تداعيات النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2025/2019)، هو في صميم التخصص ،فصلا عن المساهمة إثراء المكتبات الجامعية بدراسات لها علاقة مباشرة بالموضوع، و الرغبة بدراسة النزاع الذي يحدث في دولة عربية بغية فهمه بشكل معمق

ب – الدوافع الموضوعية: و تتمثل بإيجاز في النقاط التالية:

- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المشعبة بسبب تعدد تأثيراتها الإقليمية .

- البعد الإستراتيجي للموضوع و الذي يفتح المجال للبحث في جزئيات ذات صلة .

- عانى السودان و لا يزال من الحركات الإنفصالية و التمرد مما يجعل الإختراق الخارجي أمر واقعيا وهو ما يزيد من تعقيد الوضع في السودان المأزوم داخليا.

ثانيا: أهمية الموضوع

تتمحور حول تبيان أثار النزاع في السودان و الذي بلغ ذروته في أفريل 2023 ، من خلال نشوب حرب بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع ، و تأتي هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة أثار هذه الحرب على الأمن الاقليمي لدول الجوار.

ثالثا:حدود الدراسة

تشمل الدراسة حدود زمنية وحدود مكانية:

أ- **الحدود الزمنية :** سنركز في هذه الدراسة على تداعيات النزاع في السودان على الأمن الإقليمي من سنة 2019إلى غاية 2025.

ب- الحدود المكانية: تتمحور هذه الدراسة حول دراسة النزاع في السودان في الفترة (2025/2019) و الذي بلغ ذروته من خلال إندلاع الحرب في أفريل 2023. والتي إمتدت تأثيراتها إلى دول الجوار الإقليمي.

رابعا: أهداف الدراسة

حيث تتمثل أهداف الدراسة في:

- تحليل تطورات النزاع في السودان في الفترة (2019-2025)

- معرفة حدود الأدوار الخارجية في النزاع السوداني

- دراسة التأثيرات الناجمة عن نزاع السودان على دول الإقليم

خامسا إشكالية الدراسة

شهدت السودان بين عامي 2019 و2025 فترة من الاضطرابات والنزاعات الداخلية المتفاقمة، بدءًا من الثورة التي أسقطت نظام البشير وصولًا إلى النزاع المسلح الأخير، و لم تقتصر تداعيات هذه التحديات على الشأن الداخلي فحسب، بل إمتدت لتؤثر بشكل كبير على الأمن الإقليمي في المنطقة بأسرها.

تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها كالتالي:

كيف أثرت النزاع في السودان على الأمن الإقليمي في الفترة الممتدة بين 2025/2019 ؟

سادسا: الإسئلة الفرعية

إنطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الجزئية التالية:

- كيف أدى الإنقسام النخبوي على مستوى العسكري في إثارة النزاع في السودان؟
- إلى أي مدى عقدت التدخلات القبيلة و الإثنية مع دول الجوار النزاع في السودان؟
- كيف يمكن تصور مستقبل الأمن الإقليمي في ظل السيناريوهات المرتبطة بالنزاع في السودان؟

سابعا: الفرضيات

في إطار هذه الدراسة ارتأينا إلى طرح هذه الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر الوضع المأزوم في السودان إنعكاس لعسكرة النظام السياسي فيه.

الفرضية الثانية: إطالة أمد الحرب في السودان يقوض الأمن الإقليمي لدول الجوار.

ثامنا: تبرير الخطة

بالاعتماد على المنهجية المتبعة والدراسات التي قمنا بها في دراستنا قسمنا البحث الى ثلاثة فصول وكل فصل بدوره مقسم الى مباحث وكل مبحث يندرج تحته مطالب .

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الاطار النظري للدراسة حيث يحتوي على مبحثين ، فالمبحث الأول ، تناولنا فيه النزاع الإطار المفاهيمي والتحليلي، أما المبحث الثاني فكان بعنوان: ماهية الأمن الإقليمي .

أما الفصل الثاني: فقد تناولنا فيه النزاع في السودان (2019-2025)، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناولنا فيه جيوبوليتيك السودان، أما المبحث الثاني تضمن أسباب النزاع في السودان، وأخيرا المبحث الثالثو الذي درسنا فيه تصعيد النزاع في السودان في ظل تعدد الاطراف وتعدد مستوياته.

فيما **تناول الفصل الثالث** تأثير تصعيد النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2025/2019)، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه التأثيرات السياسية والأمنية في السودان، أما المبحث الثاني فتضمن التأثيرات الإقتصادية و الإجتماعية في السودان، وأخيرا المبحث الثالث بعنوان مستقبل الأمن الإقليمي على ضوء السيناريوهات المحتملة للنزاع السوداني.

إمتدت تأثيراتها إلى دول الجوار الإقليمي.

تاسعا: المقاربة المنهجية

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا إعتماد مناهج و مقتربات دون غيرها و قد رأينا أن المناهج المتوافقة مع الموضوع هي :

أ- **المنهج الوصفي:** لما تقتصيه الدراسة لظواهر تستدعي الوصف من قبل وصف المقومات الجغرافية و الإقتصادية و التنوع الإثني و القبلي في السودان

ب- منهج دراسة الحالة: إن التعمق بدراسة وحدة معنية عبر جمع البيانات المتعلقة بها إما في مرحلة معينة أو خلال مراحل مختلفة بغرض الوصول إلى التعميم و هو ما تهدف إليه عبر إستخدامنا لمنهج دراسة الحالة، و ذالك من خلال تسقيط الضوء على النزاع في السودان بغية معرفة الأسباب الحقيقية لإندلاعه و تطوره لحالة الحرب، ومن ثمة دراسة مدى تأثير الأمن الإقيلمي بحسب مستوى حالة النزاع.

عاشرا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: محمد خضير كلف الحويس، جمهورية السودان بين انفصال الجنوب وتمرد دارفور، دراسة في الجغرافية السياسية ، **مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية**، العراق،(2024)

تمحور محتوى هذه الدراسة فحول دور السودان في المحيط الاقليمي والدولي من خلال ما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية ، فضلاً عن كيفية ادارة حكومة السودان للقضايا الداخلية ، من خلال دراسة أسباب إنفصال الجنوب و النزاع في دارفور.

وهدفت هذه الدراسة الوقوف على والآثار التي تخلفها حركات الانفصال والتمرد في البلاد ، فضلاً عن تحديد اسباب المشاكل السياسية والاقتصادية.

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- سعة مساحة السودان وامتداده الجغرافي جعله مجاوراً لتسع دول إفريقية وهذا ما صعب عملية الحفاظ على الامن الداخلي

- ان الحالة التي تعيشها السودان من عدم الاستقرار السياسي قد اضعفت الحكومة حيال التصدي للازمات التي عصفت بالبلاد.

اثر انفصال جنوب السودان واشتعال التمرد في دارفور على السودان في جوانبه الاقتصادية والسياسية وهذا ما بدى واضحا من خلال بروز نزاعات جديدة حول الحكومة المركزية وكيفية ادارة البلاد.

الدراسة الثانية: حاتم عبد القادر محمود عبد القادر، الصراع السياسي والقبلي في السودان بين (1989–2024) دراسة تحليلية للتأثيرات الاجتماعية والسياسية على تفاعل الدولة مع المجتمع وتشكيل الهوية الوطنية، **المجلة الدولية للدراسات الإنسانية**، المجلد 4، العدد 1، جامعة عباس لغرور خنشلة، (2025).

حاولت هذه الدراسة فهم أزمة المجتمع والدولة في السودان بين 1989 م و 2024 م، مع التركيز على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تفاقم الأزمة تشمل الأهداف تحليل تأثير العوامل التاريخية والثقافية على الهوية الوطنية، دراسة النزاعات وتأثيرها على البنية الاجتماعية والسياسية، واستكشاف دور القبيلة في النزاعات .

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– إن تحليل الوضع في السودان الذي يكشف عن تفاعل معقد بين عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية، مما يجعلها أزمة متعددة الأبعاد تتجاوز التفسيرات المبسطة أحد الجوانب الرئيسية التي تبرز في هذا السياق هو فشل بناء دولة حديثة قادرة على استيعاب التنوع الثقافي والإثني الذي يتميز به السودان.

– أما فيما يتعلق بالحروب وتأثيرها على التنمية، من الصحيح أن الحروب أدت إلى استنزاف الموارد وتدهور الاستقرار، لكنها لم تكن السبب الوحيد للنزاع، بل كانت هذه الحروب في كثير من الأحيان نتيجة لسياسات حكومية فاشلة وتهميش للمناطق والمجموعات المهمشة بمعنى آخر، الحروب كانت جزئا من حلقة مفرغة ناتجة عن غياب الحكمة السياسية وعدم الاستجابة للمطالب المشروعة للأقليات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يُعد النزاع ظاهرة إنسانية وإجتماعية ملازمة للتفاعل بين الأفراد والجماعات والمنظمات والدول، حيث ينشأ عندما تدرك الأطراف المعنية وجود إختلافات أو تضارب في المصالح أو القيم أو الأهداف أو الموارد. وتكتسب هذه الاختلافات أو التناقضات أهمية بالغة بالنسبة لتلك الأطراف، مما يؤدي إلى تصعيد النزاع، و لفهم هذه الظاهرة بشكل شامل، يتم الاستناد إلى الإطار النظري الذي يهدف إلى تحليل أسباب النزاع، وديناميكياته، ومراحله، وتأثيراته، بالإضافة إلى اقتراح آليات فعالة لإدارته وتسويته.

يُمثل الإطار النظري للنزاع مجموعة من المفاهيم والنظريات والمبادئ التي تُعد أداة منهجية أساسية لفهم وتحليل النزاع بشكل معمق. يركز هذا الإطار على تفسير جذور النزاع، ومراحله المختلفة، وآثاره على الأطراف المعنية، ويقترح سبلا لإدارته وتسويته من خلال فهم العلاقات بين الأطراف المتنازعة، سواء كانت دولا أم كيانات أخرى. وفي هذا الفصل، سيتم استعراض المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: النزاع الإطار المفاهيمي والتحليلي**
- ✓ **المبحث الثاني: ماهية الأمن الإقليمي**

المبحث الأول: النزاع الإطار المفاهيمي والتحليلي

النزاع ظاهرة إجتماعية وسياسية تظهر في جميع مستويات التفاعل الإنساني. لفهمها بدقة، يجب تحديد مفهوم النزاع والتمييز بينه وبين مفاهيم مثل المنافسة والخلاف. يشمل التحليل عناصر أساسية كالأطراف المتنازعة، ومواضيع النزاع، والمصالح المتعارضة. كما ينبغي دراسة السياق العام الذي ينشأ فيه النزاع.

وبناء على ذلك، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ✓ **المطلب الأول: مفهوم النزاع**
- ✓ **المطلب الثاني: النزاعات الأسباب والتصنيفات والمستويات**
- ✓ **المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاع**

المطلب الأول: مفهوم النزاع

أولا : تعاريف متعددة للنزاع : (مفاهيم / ضبط مفاهيم)

النزاع في اللغة العربية هو "الخصومة"[1]، والنزاع كذلك هو "الإختلاف والتناقض"[2]، ومفهوم النزاع في اللغة الانجليزية يقابله (Conflict)، رغم وجود العديد من الكتابات المترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية تقابل مفهوم النزاع بـــ: (Struggle) في إشارة إلى الصراع.

يعرف النزاع على أنه: "يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح، فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو وأنها كذلك".[3]

---

[1] علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، ، (تونس- الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط4، 1983)، ص 1212.

[2] حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (الجزائر: منشورات خير الجليس، 2007)، ص11.

[3] – جيمس دوراتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ديسمبر 1985)، ص 140.

و يعرف ريمون آرون النزاع على أنه: "نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة".[1]

كما يعتبر كوسير (Coser) أن النزاع هو: "صراع تعلى منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات في حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها غلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر".[2]

ويعرف أيضا النزاع conflict " بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى إقتصادية، أمنية أو إعلامية".[3]

المطلب الثاني: النزاعات الأسباب والتصنيفات والمستويات

أولا: أسباب النزاع

يمكن رصد العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى نشوء النزاعات، والتي تختلف باختلاف السياقات والظروف. ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي[4]:

أ-**القوة:** تُعد القوة منظورا أساسيا يعتمد عليه الأفراد والجماعات والدول لفهم بيئتهم وضمان بقائهم وتطورهم. تسهم النزاعات في تعزيز مكانة طرف وإضعاف آخر، مما يؤدي إلى إختلال في توازن القوى. وقد يكون هذا الاختلال سببا في استمرار النزاع أو تجدده مستقبلا..

ب-**الأمن:** يشكل الشعور بالتهديد دافعا رئيسيا للنزاع، حيث تسعى الأطراف لضمان أمنها عبر تعزيز قدراتها العسكرية. يؤدي هذا إلى سباق تسلح وتصاعد التوتر بين الأطراف. وغالبا ما يرافق ذلك سوء تقدير للنوايا، مما يفضي إلى اندلاع نزاع متبادل.

ج-**الإيديولوجيا: و** تُعد من الأسباب الرئيسة للنزاعات، نظرا لتنوعها وتباينها بين المجتمعات. يسعى بعض الأطراف إلى فرض إيديولوجيتهم أو الدفاع عنها، بدافع الإيمان بتفوقها. هذا التصرف يولد صراعات تُغذيها نظرات إستعلائية أو إقصائية تجاه الآخر.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 94.

[2]- حماد كمال، **النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998)، ص 11.

[3] حسين قادري، مرجع سابق ، ص11.

[4] محمد الصالح جمال، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام LMD، (جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019/2018)، ص ص، 44-45.

د-العدالة والمساواة: تُعد العدالة والمساواة من العوامل الأساسية في نشوء النزاعات، حيث يؤدي شعور أحد الأطراف بالظلم أو الاضطهاد إلى تأجيج الصراع. يُساهم غياب العدالة وتفاوت الفرص في تعميق الانقسام. في المقابل، يساعد تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص على تقليل أسباب النزاع وتعزيز الاستقرار.

ثانيا: تصنيفات النزاع

تتعدد التصنيفات المعتمدة للنزاعات الدولية، و ذلك باختلاف المعايير المعتمدة، خلال هذا التصنيف، فهناك من يركز على أطراف النزاع ،بينما هناك من يركز على مسببات و قضايا النزاع.[1]

أ- تصنيفات النزاع حسب مستواه

1- النزاعات دون مستوى الدولة (النزاعات الأهلية):

النزاعات الأهلية هي صراعات داخل الدولة الواحدة، غالبا ما تكون عنيفة وقد تتحول إلى نزاعات مسلحة بين الحكومة وجماعات معارضة أو بين مكونات المجتمع المختلفة. تُعد من أخطر أنواع النزاعات لتأثيرها السلبي على وحدة المجتمع. وتؤدي إلى الانقسام، والنزوح الداخلي، وانهيار المؤسسات، والإنفلات الأمني.

2- النزاعات الإقليمية:

النزاعات الإقليمية تنشأ بين دولتين أو أكثر ضمن نفس المنطقة الجغرافية، غالبا بسبب خلافات على الحدود أو الموارد أو النفوذ. وقد تتفاقم بتدخل خارجي لتحقيق مصالح استراتيجية. وتميل هذه النزاعات إلى الاستمرار لفترات طويلة بسبب تعقيد الأوضاع السياسية والعرقية في بعض الأقاليم.

3- النزاعات الدولية:

النزاعات الدولية تقع بين دول ذات سيادة أو تكتلات كبرى، وقد تشمل أيضا صراعات مع تنظيمات مسلحة عابرة للحدود. لا يشترط أن تكون الأطراف متجاورة جغرافيا. وتؤثر هذه النزاعات بشكل مباشر على الأمن والاستقرار العالمي، نظرا لأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية الواسعة.

ب - تصنيفات النزاع حسب حجمه ومجاله

وتتجلى تصنيفات النزاع كالآتي :

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار ، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية** ،ج1 ،(الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2003)، ص ص، 121-122.

1- النزاع الدولي الكبير:

يُقصد به النزاع متعدد الأطراف يشمل عدة دول ويؤثر بشكل كبير على المستوى الإقليمي أو العالمي. تتداخل فيه مصالح معقدة، مثل الصراعات في الحروب الكبرى أو حالات التدخل العسكري الدولي.[1]

2- النزاع الدولي الصغير:

و هذا النوع من النزاع المحدود يقتصر على عدد قليل من الأطراف ويتركز عادة على قضايا محلية أو إقليمية مثل النزاعات الحدودية أو الخلافات حول الموارد المشتركة. ورغم طابعه المحدود، قد يتصاعد إذا لم يتم حله بطرق فعالة.

3- النزاع الداخلي الصغير:

يشير إلى النزاعات ذات الطابع المحلي، النزاعات المحلية تتعلق بمطالب إصلاحية مثل إنهاء الاستبداد أو توسيع الحريات العامة. ورغم أنها لا تهدد السلطة المركزية بشكل مباشر، فإن تراكمها دون حل قد يؤدي إلى اضطرابات أوسع

.ج- النزاعات تصنف وفق موضوع النزاع

- النزاعات حول الحدود السياسية.
- النزاعات حول الموارد و الثروات.
- النزاعات القومية و الانفصالية.
- النزاعات العرقية و الدينية و القبلية و الإثنية .
- النزاعات الأيديولوجية و الثورية و الطبقية.
- النزاعات حول الحرية و الاستقلال.

د- تصنيف يعتمد على أطراف النزاع

1- تصنيف" كينيت والتز ": حيث قسم إلى أربعة أصناف، ارتبطت الثلاثة الأولى منها بأطراف النزاع، أما الأخير فمرتبط بحدة النزاع.

- **نزاع بين قوى كبرى :** و يكون بطريقة مباشرة وغير مباشرة و يصعب إيجاد آليات لتسويته، خاصة إذا كان لأسباب حيوية بالنسبة لأطرافه [2].

[1] – المرجع نفسه، ص 122.

[2] - المرجع نفسه، ص 123.

- **نزاع بين أطراف الحلف الواحد:** وهنا يمكن احتواء الأزمة، من قبل القطب المركزي داخل الحلف الواحد، الذي يمتاز بسرعة التنفيذ و تحريك آليات التسوية.

- **نزاع بين قطب رئيسي في منطقة نفوذه** : بين قطب آخر منافس من خارج الإقليم، أو بين قوى محلية منافسة له، يتسم هذا النوع أيضا بسرعة تحرك القطب الرئيسي في منطقة نفوذه، إما باستخدام الوسائل السلمية، أو حتى باستخدام الوسائل العسكرية.

- **النزاعات الداخلية** :هي من النزاعات الاجتماعية الطويلة المدى، التي تحركها الانقسامات الداخلية، ذات الطبيعة الاثنية و القبلية، و الدينية و القومية، تتسم بدرجة قوية من العنف، يتمحور موضوعها حول السيادة على السلطة أو المطالبة بالانفصال.

2- تصنيف آخر حسب الأطراف

- نزاع داخلي ضد السلطة مع وجود تدخل أجنبي.
- نزاع داخلي ضد السلطة مع غياب تدخل أجنبي.
- نزاع أهلي ناتج عن انقسام وطني مع تدخل أجنبي.
- نزاع أهلي ناتج عن انقسام وطني مع غياب تدخل أجنبي.
- نزاع حدودي مع وجود طرف ثالث.
- نزاع حدودي مع غياب طرف ثالث[1].

ه- من حيث حدة النزاع

1- صراعات عنيفة: تُعد القوة العسكرية من أبرز وسائل النزاعات، خصوصا في النزاعات الدولية أو الإقليمية، حيث تُستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية أو فرض واقع سياسي. تُصنف هذه النزاعات بناء على الخسائر البشرية والدمار المادي، مما يساعد في قياس عنف النزاع وخطورته. هذا التصنيف مهم في الدراسات الدولية وتقارير المنظمات الإنسانية، حيث يوجه التدخلات الدولية ويحدد حجم الكارثة الإنسانية.

2- النزاعات غير العنيفة : النزاعات منخفضة الحدة لا تصل إلى مستوى العنف الواسع أو النزاع المسلح، لكنها تشكل تهديدا للاستقرار والأمن المحلي أو الإقليمي. تظهر هذه النزاعات على شكل احتجاجات أو صراعات سياسية أو توترات بين جماعات سكانية، وقد تتفاقم مع الوقت. ورغم عدم

[1] - المرجع نفسه، ص 124.

استخدام القوة العسكرية بشكل واسع، فقد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي وتستدعي تدخلا وقائيا لتجنب تحولها إلى نزاعات مفتوحة[1].

و- تصنيف قاعدة بيانات أبسالا:

1- الصراعات الدولية حول الأرض / الحكم : تنقسم في الأصل إلى صراعات حول الأرض، و أخرى حول الحكم، لكن لخضوعها للقانون الدولي فقد تم دمجهما معا، وتعرف على انها خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر حول الإقليم الجغرافي، وتقاسم السيادة، وهو شكل تقليدي للصراع، تستخدم القاعدة عدة أسئلة لتحدد الصراع الدولي، منها[2]:

- هل يحمل الصراع عنصرا دوليا ،كانخراط دولة أخرى؟
- من أين يحصل أطراف على التمويل و الأسلحة؟
- من الذي يمكنه وقف القتال ؟

2- الصراع الداخلي على الحكم :يتم تحديد الصراعات التي تنتمي إلى أشكال النزاعات التي تقع داخل الدولة الواحدة، ويُصنف ضمن النزاعات السياسية ذات الطابع الحاد. ولتحديد ما إذا كان النزاع يندرج ضمن هذا النوع، يمكن طرح السؤال التحليلي الآتي :

-**هل يتضمن النزاع الداخلي عنصرا جوهريا يتعلق بالسلطة أو الحكم** ؟ يعتبر الصراع بين طرف حكومي وآخر غير حكومي، من أشكال الحرب الأهلية، حيث يرتكز على الأعمال العسكرية(العنف)، وتكون الأهداف المعلنة للصراع شكلا الوصول على السلطة.

ويتخذ هذا النوع من الصراعات غالبا شكل الحرب الأهلية، إذ يُعتمد فيه على استخدام العنف والأعمال العسكرية لتحقيق أهداف سياسية. وتُعلن الأطراف المشاركة أهدافا واضحة، تتمحور حول الوصول إلى السلطة أو إعادة توزيعها، مما يجعل من هذه النزاعات تهديدا مباشرا لاستقرار النظام السياسي ووحدة الدولة. كما أن مثل هذه الصراعات كثيرا ما تترافق مع انهيار مؤسسات الدولة، وتدهور الأوضاع الإنسانية، وظهور فواعل مسلحة غير رسمية تسعى لملء فراغ السلطة

---

[1] - حماد كمال، **مرجع سابق**، ص 11.

[2]– محمد نصر مهنا ، خلدون ناجي معروف ، **تسوية المنازعات الدولية – مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط–**، (القاهرة: دار غريب) ، 1993، ص ص، 31–32.

3- الصراع الداخلي على الأرض :يُعد الصراع الداخلي على الأرض نوعا آخر من النزاعات التي تنشأ داخل الدولة، ويتميز بوجود عنصر رئيسي يتمثل في السيطرة على الأرض. لتحديد ما إذا كان النزاع ينتمي إلى هذا النوع، يمكن طرح السؤال التحليلي التالي:

"هل يتضمن النزاع عنصرا محوريا يتعلق بالسيطرة على أراضٍ معينة أو الانفصال عنها؟"

يتمثل هذا النوع من النزاعات في صراع بين الحكومة المركزية وطرف غير حكومي يسعى للانفصال أو الاستقلال، غالبا بسبب هوية عرقية أو ثقافية أو دينية متميزة. يطالب الطرف غير الحكومي بحق تقرير المصير، بينما تسعى الدولة للحفاظ على وحدتها وسيادتها. يتخذ الصراع غالبا طابعا مسلحا يتركز على مناطق جغرافية معينة، وقد يمتد لسنوات مسببا انقسامات مجتمعية، ودمارا واسعا، وتهجيرا وأزمات إنسانية حادة.[1]

.ز- نزاعات التعاطف و الارتباط الانساني

يشير الباحث "هولستي" إلى أن النزاعات لم تعد تتركز فقط حول الموارد المادية كالأرض والثروات، بل أصبحت تنشأ بشكل متزايد بسبب قضايا اجتماعية وإنسانية، مثل الهوية والانتماء والحقوق السياسية. وركز "هولستي" في حديثه عن النزاعات غير الدولية على أربعة أنواع رئيسية، هي:

- حروب الاستقلال والتحرر من الاستعمار:

وهي صراعات تخوضها شعوب واقعة تحت الاحتلال أو الاستعمار، بهدف نيل حريتها واستقلالها السياسي، مثل الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي.

- حروب الانفصال داخل الدولة الواحدة:

تنشأ عندما تسعى مجموعة داخل الدولة، ترتبط بهوية عرقية أو ثقافية متميزة، إلى الانفصال وتأسيس كيان مستقل، كما هو الحال في محاولات بعض الأقليات إعلان الاستقلال عن الدولة الأم.

- الحروب الأهلية ذات الأهداف الأيديولوجية:

تحدث داخل الدولة بين أطراف تتبنى أفكارا أو عقائد سياسية مختلفة، كالصراعات بين أنظمة دكتاتورية ومعارضات تطالب بالديمقراطية، أو بين تيارات يسارية وأخرى يمينية.

- حروب بناء الدولة القومية:[2]

---

[1] - محمد نصر مهنا ، خلدون ناجي معروف، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] - محمد نصر مهنا ، خلدون ناجي معروف، **مرجع سابق**، ص 33.

وهي صراعات تهدف إلى توحيد جماعة قومية (ذات لغة أو ثقافة أو أصل مشترك) في دولة واحدة، وتحدث غالبا في مناطق تعاني من تداخل الهويات أو من عدم اعتراف الدولة القائمة بتلك الجماعة.

ثالثا: مستويات النزاع

يعتبر مستوى التحليل إطار مهم لفهم السلوكيات التي تتحكم في النزاعات وهي مسألة مهمة في دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة و النزاعات الدولية و الإثنية بصفة خاصة انطلاقا من فهم المستويات الثلاث: الفردي،الوطني، النظام الدولي، حيث يقدم لنا كل مستوى معطيات و متغيرات تمكننا من تحليل الظاهرة بشكل دقيق و تحليل ديناميكيات النزاع في مستويات مختلفة.

أ- **المستوى الفردي:**

عند دراسة المستوى الفردي في تحليل النزاعات، يُركز على دور صانع القرار السياسي داخل الدولة، مثل الرئيس أو القائد أو أي شخصية مؤثرة في السلطة، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي. تزداد أهمية هذا المستوى في الأنظمة السلطوية، حيث يمتلك القائد نفوذا واسعا يسمح له بتوجيه مسار النزاع واتخاذ قرارات حاسمة تحدد تطوراته ونتائجه.

و في هذا الجانب، تُعد دراسة شخصية القائد السياسي وخلفياته النفسية والفكرية، إلى جانب الظروف المحيطة به، عنصرا أساسيا لفهم طبيعة قراراته في سياق النزاع. كما تبرز أهمية ما يُعرف بـــ "المجموعة الضيقة" من المستشارين والمقربين، الذين يؤثرون بشكل مباشر في صناعة القرار، ويساهمون في تشكيل السياسات والاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع النزاع.

يشير الباحث مايكل نيكلسون (Michael Nicholson) إلى أن النزاعات – ولا سيما في مراحلها الأولى – كثيرا ما تتجلى في شكل صراعات بين الأفراد، وأن فهم طبيعة العلاقات الشخصية بين القادة قد يسهم في تفسير نشأة النزاع أو استمراره،[1] خاصة عندما تكون القرارات نابعة من دوافع شخصية أو من تفاعلات ضيقة داخل نخب السلطة حيث يقول: " إن النزاع يوجد عندما يرغب شخصان في القيام بأعمال غير متناسقة و يستطيعان تحقيقها في نفس الوقت... حيث أن هذه الأشياء المختلفة تتعارض بشكل متبادل".

[1]- بن قاصير موسى ، **أثر النزاعات الإثنية على أمن و استقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة " دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور بالسودان"** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية ، (جامعة قسنطينة 3 صالح بو بنذير: كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، 2017/2018)، ص ص، 14-15.

ومن خلال هذا التصور، يتضح أن تحليل النزاعات من منظور فردي لا يقتصر فقط على الاعتبارات السياسية، بل يتعداها ليشمل الجوانب النفسية والعاطفية التي تُعد في كثير من الأحيان محركا خفيا وراء القرارات الكبرى

ب- المستوى الثاني: المستوى الدولاتي :

في المستوى الدولاتي من التحليل، يُنظر إلى سلوك الدولة على أنه مدفوع أساسا برغبتها في تحقيق مصالحها القومية، التي تُعد الهدف الأسمى في علاقاتها الخارجية. وتسعى كل دولة إلى تعزيز مكانتها في النظام الدولي بما يضمن أمنها واستقرارها ويُقوي نفوذها السياسي والاقتصادي.

في هذا السياق، تُعد الدولة الفاعل المركزي في النظام الدولي، إذ تنظم سلوك الأفراد والجماعات وتمنحهم الإطار المؤسسي والقانوني للمشاركة في الشؤون العالمية. وبدون دولة ذات سيادة، يفقد الفرد تأثيره في العلاقات الدولية، حيث تغيب عن تحركاته الشرعية والفاعلية داخل شبكة التفاعلات بين الدول.[1]

من هذا المنظور، تُعد النزاعات تعبيرا عن تصادم مصالح الدول أو اختلال توازنات القوة في النظام الدولي، ما يجعل الدولة وحدة التحليل الأساسية لفهم نشأتها وتطورها، وليس الفرد أو الجماعة فقط. ويرى عدد من الباحثين أن الدولة هي الفاعل الوحيد الحقيقي في العلاقات الدولية، وأن الفاعلين الآخرين ليسوا سوى أدوات تُجسد إرادة الدولة عبر واجهات مختلفة. ومن أبرز المدافعين عن هذا الطرح: هانز مورغانثو" و "ريمون أرون" "ستانلي هوفمان""كوينسي رايت""فيرالي" و"دوون فاتيل".

ويعتبر " Virally " من بين الأكثر تشددا في التركيز على أن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط و يعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها.[2]

تُعد الدولة الوحدة الأساسية في النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا (1648)، وقد تأسس هذا النظام على مفهوم القوة بمعناه الشامل. وتُعد القوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية تُعبر عن مكانتها ضمن توازنات القوى الإقليمية والدولية. تضع الدول دائما في اعتبارها احتمال استخدام القوة ضد غيرها أو التعرض لها. ورغم تصنيف الدول إلى كبرى، متوسطة، وصغيرة، فإن تحديد موقعها في النظام الدولي يظل معقدا بسبب تنوع المعايير المستخدمة في هذا التحديد..

[1] - **المرجع نفسه،** ص 17.

[2] – **المرجع نفسه،** ص ص، 18-19.

ج- المستوى الثالث : مستوى النظام الدولي :

في إطار دراسة العلاقات الدولية، يرى "مورتن كابلن" أن النظام هو مجموعة من المتغيرات المترابطة بدرجة عالية، رغم اختلاف بنياتها، وتربط بينها علاقات داخلية تميزها عن المتغيرات الخارجية. أما "تشارلز ماكليلاند" فيعتبر نظرية النظم أداة لفهم العلاقات بين الدول، مؤكدا أن الخطوة الأولى تتمثل في إدراك العلاقات بين عناصر الظاهرة، وتحديد العنصر الأكثر صلة بها، ثم تحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات، مما يسمح بالتنقل المنظم بين مستويات التحليل المختلفة وفهم الصلات بين النظم الرئيسية.[1]

تُبرز أهمية مصطلح "النظام الدولي" في كونه يُقدم إطارا تحليليا أكثر دقة ومنهجية مقارنة بالمفاهيم التقليدية مثل "الأمة" أو "المجتمع الدولي". فهو يسمح بفهم العلاقات الدولية ضمن بنية منظمة تتكون من وحدات (الدول)، وأنماط تفاعل، وقواعد تحكم السلوك الدولي. ويُعد هذا المفهوم أداة مرنة يمكن تطبيقها في ميادين متعددة، كعلم الاجتماع والاقتصاد، لتحليل الظواهر المعقدة. وبذلك، يُمكن مدخل النظام من تفسير سلوك الدول وتطور النزاعات والتعاون وفقا لبنية النظام وتوزيع القوة داخله

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاع

من الضروري التعرف على أبرز المقاربات النظرية الجزئية التي قدمت تفسيرات لأسباب النزاع داخل الدول (INTRA-STATE) بدلا من النزاعات بين الدول .(INTER-STATE) وتشمل هذه المقاربات: النظرية الإثنوواقعية، نظرية الحرمان النسبي، المقاربة النشوئية، المقاربة الإفتعالية، نظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية الحاجات الأساسية.

أولا: المقاربة الإثنوواقعية

ظهرت لتتكيف مع الأوضاع السائدة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة محاولة أقلمة النظرية الواقعية لتشمل النزاعات الداخلية خاصة في ظل تصاعد هذا النوع من النزاعات وتراجع النزاعات بين الدول، إذ يرى "باري بوزين" أن السبب الرئيس للنزاعات الداخلية هي المعضلة الأمنية داخل المجتمع، يعتبر هذا المفكر من الذين اهتموا بموضوع المعضلة الأمنية من خلال إعادة صياغتها من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني الداخلي، وذلك في مقاله الصادر عام 1993 بعنوان:

[1]- **المرجع نفسه**، ص 24-25.

"المعضلة الأمنية والنزاع الإثني" (The Security Dielemma and Ethnic Conflict)[1]، جاءت هذه المقاربة نتيجة تزايد النزاعات بين المجموعات ما أدى إلى فشل الدول في بسط السيطرة وقلل من نسبة احتكار الحكومات لوسائل القوة، والقهر، وأن المجموعات المتحاربة تبني استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها[2].

ويعتبر "باري بوزين" أن الواقعية ركزت على فهم أسباب الفوضى بين الدول، وأهملت الفوضى داخل الدول، حيث أن الدولة مثل (الاتحاد السوفياتي) تحتوي على عدة مجموعات إثنية، دينية، ثقافية، وأن الدول سعت للحفاظ على بقائها دون الأخذ بعين الاعتبار لبقاء هذه المجموعات[3].

ويتقاطع "باري بوزين" مع "دافيد لاك" (David Lacke) في تطبيقهم متغيرات المعضلة الأمنية الدولية وإسقاطها على المعضلة الأمنية الداخلية[4].

وتعتبر المقاربة الإثنوواقعية من المداخل المقبولة والفعالة في تفسير النزاعات الداخلية التي تنشأ داخل الدول، لا سيما في السياقات التي تتعدد فيها الجماعات العرقية أو الإثنية. فوفقا لهذا المنظور، تتفاقم المعضلة الأمنية في الدولة عندما تفشل السلطة السياسية في احتواء التنوع الإثني، مما يدفع بعض الجماعات إلى تبني سلوك نزاعي دفاعا عن هويتها أو مطالبها، خصوصا في حال شعورها بالتهميش أو الإقصاء من مؤسسات الدولة والفرص الاجتماعية والسياسية.

ويُلاحظ أن غياب سياسات الاندماج وغياب آليات التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع، يسهم بشكل مباشر في إذكاء التوترات وتحويلها إلى صراعات مفتوحة.

ورغم إسهام هذه المقاربة في فهم العديد من حالات النزاع، إلا أن تطبيقها لا يصلح كمُسلمة عامة، إذ توجد دول تحتوي على تعدد إثني واضح، ومع ذلك لا تشهد نزاعات داخلية، وهو ما يشير إلى أن وجود الجماعات الإثنية لا يؤدي تلقائيا إلى النزاع، بل يرتبط الأمر بطبيعة السياسات العامة،

---

[1] –Barry posen, **The Security Dilemma and Ethnic Conflict**,giras, Survival, vol, 35, n01, 1997, p27.

[2]– عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية": خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر: العدد5، جوان2011)، ص 106.

[3]- Barry posen**, Op, Cit**, p28.

[4]– عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي**،ص9، تم التصفح بتاريخ 30-4-2025على الموقع:

http://www.geocities.com/Adelzeggagh/IR.ml

وموقع هذه الجماعات في الهيكل السياسي والاجتماعي، ومدى قدرتها على الوصول إلى حقوقها ضمن إطار الدولة

ثالثا: نظرية الاحتياجات الإنسانية

ويعتبر النزاع وفقا لنظرية الاحتياجات الإنسانية (Human Needs Theory) أن كل البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، ولكن النزاع يحدث ويتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، وأن هناك آخرون يعيقون إشباعها، ويُفرق مؤيدو النظرية بين الاحتياجات (Needs) والمتطلبات (Demands) ويرون أن سبب النزاع هو عدم إشباع الأولى وليس الثانية[1] .

واعتبر "جون بورتن"(John Burton) أن الأمن والهوية والاعتراف أمور غير قابلة للتفاوض لأي مجموعة مهما كان نوعها، ووفقا لهذه النظرية فإن الأفراد عندما يشعرون أن أحد الاحتياجات غير مشبعة يحدث النزاع، والصعوبة تكمن في تنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع الاحتياجات[2]، كما قدم "جوهان غالنتونغ" (Johan Galtung) حلا لاحتواء مشكلة الاحتياجات، وذلك عبر طرحه مفهوم "السلام الإيجابي" (Positive Peace) الذي يقوم أساسا على تقليص حدة العنف غير المباشر[3].

رابعا: نظرية الحرمان النسبي

تهدف هذه النظرية إلى فهم الدوافع التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل لحد الثورة، ويقدم "تيد غير" (Ted Gurr) شرحا لهذه النظرية من خلال أن لكل مجتمع نوعين من الآليات التي تؤثر على حالة الرضا والإحساس بالحرمان لدى الشعوب هما التوقعات أو التطلعات والإمكانيات، حيث اعتبر "تيد غير" في كتابه "لماذا يثور الرجال؟" (Why Men Rebel ?) أن حدوث فجوة بين تطلعات الشعوب (Expectations) والإمكانيات (Capabilties) هو السبب الرئيسي

---

[1] - زياد الصمادي، **حل النزاعات ،نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة،** 2010/2009، ص13.

[2] – **المكان نفسه.**13.

[3] – عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي** – ، ص10، تم التصفح بتاريخ:1 – 05–2025 على الموقع:

Http://www.Politics-ar//.com

للنزاعات، كما أن مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان ينخفض لمستوى لا يتوقع منه حدوث النزاع[1].

وما يمكن استنتاجه بعد عرض النظرية أنه حسب "تيد غير" : "كلما زاد مستوى الإمكانيات، زاد مستوى التطلعات والرضا، و كلما زاد مستوى الإستجابة ينخفض مستوى الإحساس بالحرمان، ومن ثم ينخفض معدل نشوب نزاع".

خامسا: نظرية التعلم الاجتماعي

تمثل هذه النظرية إحدى نظريات علم النفس التي تُساعد على فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع، وهذه النظرية مبنية على انتقادات نظريات كانت قد سادت بشأن النزاع، وأسست السلوك الإنساني على فكرة الرد العدواني (Aggression) على الاحساس بالانزعاج (Frustration) وطبقا لهذه النظرية فإن الانزعاج هو أحد أحاسيس الإنسان، وعندما يطرأ أمر يؤدي إلى إثارة الخوف لدى الإنسان فإنه يشعر بالخوف ما يؤدي إلى توتر، فيحاول استبدال هذا الشعور إلى شعور بالأمان، وتكون ردة الفعل مبنية على أساس التربية والتعليم التي يتلقاها الفرد من المجتمع وأهم رواد هذه النظرية كل من "مايلر" (Miller) و"دولر" (Dollar)[2].

سادسا: نظرية الإحباط/ العدوان

تعتبر هذه النظرية السبب الرئيسي للنزاع هو الشعور بالإحباط الذي يتولد لدى الأفراد والجماعات، والإحباط هو وجود عقبة تمنع الأفراد والجماعات من الوصول لأهدافهم وتحقيق حاجياتهم، مما يؤدي بالفرد/ الجماعة المحبطة إلى تحقيق أهدافهم وإشباع رغباتهم عن طريق ترجمة هذا الإحباط إلى سلوك عدواني في الغالب[3].

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن النزاع قد يحدث في أي دولة قوية أو ضعيفة ديمقراطية، أو ليست ديمقراطية، وبغض النظر عن الأسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية ،هوياتية أو مجتمعية.

وأما عن مميزات النزاعات في القرن الواحد والعشرين فإنها تتميز بما يلي:

1– زياد الصمادي، **مرجع سابق**، ص14.

2– **المكان نفسه.**

3– ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، **(بيروت:** دار الكتاب العربي, 1985) ، ص310.

- تراجع النزاعات بين الدول لصالح النزاعات داخل الدول، حيث تراجعت النزاعات الحدودية، والحركات الاستعمارية، وأصبح يغلب على النزاعات الطابع الداخلي.

- سرعة انتشار هذه النزاعات بين الدول، وانتقالها من دولة لأخرى.

- يغلب على هذه النزاعات الطابع غير الرسمي، إذ لم تعد النزاعات حكرا على الجيوش النظامية للدول، بل أصبحت تقع بين ميليشيات وعصابات وجماعات إثنية.

- زيادة تعقد النزاعات مما يصعب عملية إدارتها وحلها حيث أصبح العامل الثقافي من بين أسباب للنزاعات.

- كل النزاعات – تقريبا– أصبحت مدولة حتى وإن كانت داخلية، وذلك بسبب الترابط الكبير بين الدول في إطار العولمة.[1]

[1] ـ المكان نفسه.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الإقليمي

يمثل مفهوم الأمن الإقليمي أحد المفاهيم المحورية في دراسات العلاقات الدولية والأمنية، حيث يهدف إلى فهم طبيعة الاستقرار والسلام في نطاق جغرافي محدد يتجاوز حدود الدولة الواحدة، ويشمل مجموعة من الدول المتجاورة أو التي ترتبط مصالحها المشتركة. هذا المفهوم يتوسع ليشمل ليس فقط غياب الحروب والصراعات العسكرية بين دول الإقليم، بل أيضا مجموعة متنوعة من التحديات والتهديدات التي قد تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ككل.

الأمن الإقليمي لا يقتصر على التنسيق العسكري أو الدفاع المشترك فقط، بل يتطرق إلى جوانب أوسع تشمل التعاون الاقتصادي، مكافحة الإرهاب، تعزيز حقوق الإنسان، وحل النزاعات الإقليمية. من خلال هذا الإطار، تسعى الدول في الإقليم إلى تحقيق الازدهار المشترك والمحافظة على بيئة مستقرة تعزز مصالحها المتبادلة.. وسيتم التطرق إلى النقاط التالية كما يلي:

- ✓ **المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي**
- ✓ **المطلب الثاني: علاقة الأمن الإقليمي بالأمن الوطني**

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليميأولا – مفهوم الأمن:

يعتبر تعريف الأمن من الأمور غير المتفق عليها ولذلك تعددت تعاريفه وفق مقتضيات الظروف المحيطة بأسبابه، وقد ربطه بعض الدارسين مفهومه بالأمن الإقليمي واعتبر وجود العلاقة بين الأمن الوطني والإقليمي والدولي ضرورية باعتبار انه لا يمكن سلخ احد عن الأخر،وقد تناولت معظم المعاجم اللغوية والأجنبية كلمة "الأمن" على أنها مرادف للطمأنينة، أو نقيض للخوف أو مساوي لانتفاء الخطر ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف. [1]

ومن المقاربات الأكاديمية في تعريف الأمن هو ما جاء به بعض الدارسين والمهتمين بتحديد مفهوم الأمن فيرى البعض ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن للتعامل مع التحديات المتنوعة لعصرنا،

[1]– إسماعيل معراف،**الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2009)، ص 550.

ومؤيدو هذا الموقف يختارون إدخاله في حقل دراسات العلوم الاجتماعية وفي ميدان أرحب للأمن يشمل الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، و الانثروبولوجيا (علم دراسة أصول الإنسان). [2]

أو يدخلونه في زمرة واسعة من المشاكل ذات الطابع العالمي تحت عنوان الدراسات الأمنية بما فيها العنف المحلي، الأخطار والصراعات الداخلية أو العابرة للدول، مرض نقص المناعة، تهريب المخدرات، الديون العالمية، الكساد الاقتصادي، الانفجار السكاني، التلوث البيئي واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

كما أن أهداف الأمن ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية المحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية الحيوية، كما توجد تعاريف أخرى ترتكز على الجانب الموضوعي في تحديده فتعتبر أنه انعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة والراسخة، ومن ناحية ذاتية هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد أو الخطر كما تم تعريفه بأنه: "الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع".

أما مقاربات حقل التجربة فقد تنوع تعريف الأمن فيها من بينها:

أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع خلال حرب فيتنام فيقول "أن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل"[1].

يُصنف مفهوم الأمن إلى اتجاهين: أحدهما ضيق يركز على حماية الأفراد داخل الدولة من الأخطار المحتملة، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال سياسات وتشريعات تحافظ على حريتهم وأمنهم. أما الاتجاه الواسع، فيشمل حماية كيان الدولة واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها، إضافة إلى تأمين الاستقرار الداخلي والمصالح الوطنية، وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن رضا المجتمع العام

كذلك يمكن أن يندرج تحت مفهوم الأمن مستويات عدة هي:

---

[2]– سليمان منذر، **نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته**، ص120، تم التصفح بتاريخ، 26-03-2025، على الموقع: https://anfasse.org/branddepot/uqmdt6293s/2411.html ،

[1]– الجندي الوصف، **الأمن الوطني والأمن القومي العربي**، ص33، تم التصفح بتاريخ: 26-03-2025،على الموقع: ttp://www.al3ez.net.

– أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، ويمكن أن يشمل التحديات المدنية كالجرائم مثل التهريب والمخدرات وغسيل الأموال ... الخ أو التحديات الأخرى في الميادين المختلفة كالصحة والتعليم ...وغيرها .

– يمكن أن يكون ذا طابع عسكري ويتمثل في الأمن الجماعي ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا. ويتبلور في اختلال موازين القوى بين الدول لانعدام أسباب القوة أو وجود تهديدات البيئة الأمنية، خاصة في حالة اقترانها بالنزاعات والتنافس حول النفوذ الإقليمي.

– الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ودورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال أجهزتها.

و يتميز مفهوم الأمن إجمالا ببعض الخصائص التي يتوقف عليها الإطار العام الذي يتحقق فيه وهي:

– الأمن متغير حسب الظروف الداخلية والخارجية للدولة، فهو مرتبط باعتبارات مختلفة منها الداخلية كالطباع القومية و الحدود الآمنة التي ترغب الدولة تأكيد سلامتها في نطاقها، و الخارجية كعلاقة الدول بالدولة المجاورة لها.

– الأمن نسبي وليس مطلق، ويتأثر باعتبارات الزمان والمكان والمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة، ولا يكون ذلك على حساب الدول الأخرى التي تسعى هي أيضا لتطوير إمكانياتها للحفاظ على أمنها من التهديدات المختلفة.

– للأمن مفهوم شمولي وهو يتسم بالديناميكية المتطورة، وأصبح حاليا في ظلال تسلح النووي الواسع مرتبطا بأمن الدولة و مجموعة الدول و المجتمع البشري بشكل عام[1].

ثانيا – مفهوم الأمن الإقليمي:

أ–تعريف الاقليم: الإقليم هو وحدة جغرافية تتميز بانسجام وتناغم جميع عناصرها الجغرافية المميزة. تتكون هذه الوحدة من تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض ومع الأقاليم أو الوحدات الجغرافية الأخرى.

[1]–الحاج مبطوش، **الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي**، رسالة ماجستير في الحقوق، (جامعة البليدة: كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2005)، ص ص، 10-11.

ب-يعتبر الأمن الإقليمي أحد المستويات المتعددة للأمن ،و لقد تنوعت المفاهيم والأبعاد الخاصة به، بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، ويعبر عنه بما يلي: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها".

ويقصد به: "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى منطقة إقليمية واحدة تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في فيها".

كما تم اعتباره : "مجموعة من الدول ترتبط في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"، فالأمن الإقليمي يسعى إلى تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها في وجود مصالح وأهداف محددة من طرف هذه الأخيرة ضمن نطاق إقليمي معين، بداية من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا المنطقة عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط في هذا التجمع الإقليمي لمواجهة أي خطر، بالإضافة إلى بناء الذات وتنمية موارد المنطقة لأجل تحقيق التكامل بشتى أنواعه.[1]

ومنه فالأمن الإقليمي في معناه البسيط هو: "كل ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بحيث يتعذر على أي عضو في إطار التجمع الإقليمي تحقيق أمنه خارجه، ويسعى إلى التعاون المشترك والتكامل في جميع المجالات".

المطلب الثاني: علاقة الأمن الإقليمي بالأمن الوطني

أولا: مفهوم الأمن الوطني

مصطلح " الأمن الوطني "، يقودنا إلى غير بعيد من توضيح معنى مصطلح " الأمن القومي " أو" الأمن الوطني "، فكما هو امن الإنسان الفرد ضروري لبقائه و استمرار و تطور وتقدمه فهو كذلك أساس التنمية و التقدم و الرقي للدول و المجتمعات. [2]

يعرف الأمن الوطني بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".

[1]- سليمان عبد الحربي، مرجع سابق، ص ص، 19-20.

[2]- *هايل عبد المولى طشطوش*، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، (الأردن: دار الحامد للنشر، 2012)، ص 19.

كما بعرف أيضا بأنه: "الترجمة المبسطة لمفهوم المصلحة القومية و الذي يستوجب سعي الدولة لتحقيقها ،أو هو حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم، ونظر آخرون للأمن القومي من زاوية المستهدف بحمايته فرأوا أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن الوطني، وأن الأمن الوطني بالتالي هو الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين، و قد رآه آخرون أنه يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي فقط ".[1]

وغرف أيضا بأنه: " ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي تهدف من ورائها لتكوين ظروف محلية و دولية مناسبة لحماية أو نشر القيم الحيوية للدولة ضد الأخطار و التهديدات الموجودة والمحتملة من أعدائها ".[2]

ثانيا : وظائف الأمن الوطني والاقليمي

يمكن الإشارة إلى النظام الوطني الإقليمي يقوم بأربعة وظائف أساسية، وهي:[3]

أ- وظيفة التكيف : تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الوطني والإقليمي و يتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم.

ب- الوظيفة التكاملية: ويقوم بها النظام الوطني والإقليمي عن طريق تدعيم الصلات بين أطرافه على المستوى الرسمي و غير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

ج- الحماية و الأمن: هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالوطنية والإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، و إلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

---

[1]- محمد سعيد آلعياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض** ، رسالة الماجستير في القيادة الأمنية، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، آلية الدراسات العليا، 2006)، ص 61.

[2]- أحمد محمود عادل ، **الأمن القومي العربي** ، (القاهرة: JSBN للنشر والتوزيع، 1990)، ص 03.

[3] – محمد سعيد آلعياش الشهراني، **مرجع سابق**، ص 72.

د- وظيفة تحقيق الأهداف :هي وظيفة يتم من خلالها توحيد أطراف النظام الوطني والإقليمي أو تفرقها، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله .

خلاصة الفصل الأول:

جاء تحت عنوان الاطار النظري للدراسة حيث يحتوي على مبحثين ، فالمبحث الأول ، تناولنا فيه النزاع الإطار المفاهيمي والتحليلي، أما المبحث الثاني فكان بعنوان: ماهية الأمن الإقليمي .

الفصل الثاني :

النزاع في السودان (2019-2025)

الفصل الثاني: النزاع في السودان (2019-2025

شهد السودان بين عامي 2019 و 2025 فترة عصيبة اتسمت بتحولات سياسية وعسكرية عميقة، هزت استقراره وأثرت سلبا على شعبه، وبدأ هذا النزاع مع تداعيات الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام عمر البشير في أبريل 2019، وتصاعد ليصبح نزاعا مسلحا شاملا منذ أبريل 2023. هذا النزاع، الذي لا يزال مستمرا، يدور بشكل رئيسي بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول: جيوبوليتيك السودان**
- ✓ **المبحث الثاني: تحليل أسباب النزاع في السودان**
- ✓ **المبحث الثالث: تصعيد النزاع في السودان في ظل تعدد الاطراف وتعدد مستويات**

المبحث الأول: جيوبوليتيك السودان

يحتل السودان موقعا استراتيجيا في صميم منطقة شمال شرق أفريقيا، نقطة التقاء محورية للمصالح الإقليمية والدولية المتنوعةأ فضلا عن حدوده المتاخمة لسبع دول وامتداده على ساحل البحر الأحمر، الذي يعد شريانا حيويا للتجارة العالمية، يتمتع السودان بموارد طبيعية وفيرة ويشهد ديناميات سياسية داخلية معقدة. هذه العوامل مجتمعة جعلت منه عبر التاريخ بؤرة إهتمام القوى الكبرى، وأكسبته دورا مؤثرا في الجيوبوليتيكا لمنطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط الأوسع نطاقا، و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى :

- ✓ **المطلب الأول: المقومات الجغرافية في السودان**
- ✓ **المطلب الثاني: المؤهلات الاقتصادية لدولة السودان**
- ✓ **المطلب الثالث: التنوع الإثني والقبلي في السودان**

المطلب الأول: المقومات الجغرافية في السودان

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الموقع، السكان، التضاريس كما يلي :

أولا: الموقع

يحتل السودان موقعا جغرافيا مميزا في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ممتدا بين خطي عرض 8.45° شمالا و 22.8° شمالا، وخطي طول 21.49° شرقا و38.34° شرقا. يتمتع السودان بواجهة بحرية على ساحل البحر الأحمر يبلغ طولها 853 كيلومترا، ويحده سبع دول هي مصر وليبيا من الشمال، وإريتريا وإثيوبيا من الشرق والجنوب الشرقي، وجنوب السودان من الجنوب، وتشاد وأفريقيا الوسطى من الغرب والجنوب الغربي[1].

وقد أكسبه هذا الموقع عبر التاريخ دورا حيويا كمعبر تجاري وثقافي يربط شمال أفريقيا بجنوبها، وحتى منتصف القرن الماضي كان محطة مهمة لقوافل الحجاج والتجارة القادمة من غرب أفريقيا نحو الأراضي المقدسة وشرق أفريقيا. وتبلغ مساحة السودان الشاسعة حوالي 1.882.000

[1] – نبذة عن السودان، **الموقع الجغرافي**، ص 3، تم التصفح بتاريخ 2-05-2025، على الموقع: http://www.sudanembassy.org.sa/ar/about-sudan/geographical-location/،

كيلومتر مربع، مما يجعله ثالث أكبر دول أفريقيا من حيث المساحة، ومن بين العشرين دولة الأكبر مساحة على مستوى العالم.

و إن هذا الموقع الاستراتيجي الفريد، بالإضافة إلى ثراء السودان بموارده وثرواته الطبيعية، جعله على مر العصور محورا للتنافس الاستعماري في أفريقيا قديما وحديثا. ولا يزال يمثل هدفا ذا أهمية خاصة في العصر الحالي، مع تزايد المخاوف العالمية بشأن ندرة الموارد الطبيعية وتحديات الأمن الغذائي المستقبلي[1].

الخريطة (01): موقع دولة السودان



المصدر: http://www.sudanembassy.org.sa/ar/about-sudan/geographical-location /

ثانيا: السكان

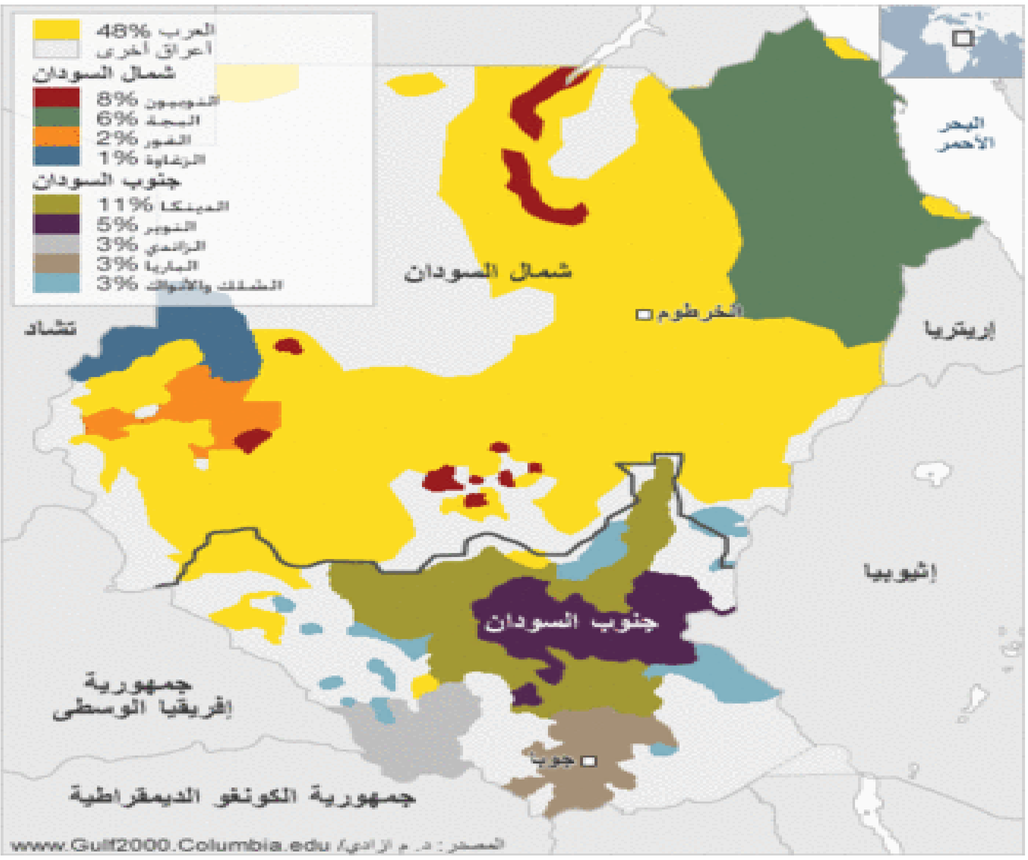
يقدر عدد سكان السودان بنحو 49.4 مليون نسمة وفقا لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2024، مما يضعه في المرتبة 34 عالميا من حيث عدد السكان، ويشكل ذلك ما نسبته 0.56% من

[1] – المكان نفسه

سكان العالم. يتميز المجتمع السوداني بتركيبة سكانية شابة، حيث تبلغ نسبة من هم دون سن 14 عاما حوالي 40%، بينما لا تتجاوز نسبة من هم فوق 64 عاما 4%. ويبلغ متوسط العمر 19.7 سنة. حيث يقطن حوالي 35% من السكان في المناطق الحضرية، بينما يعيش 65% في المناطق الريفية، وتبلغ الكثافة السكانية نحو 25 فردا لكل كيلومتر مربع. يتمتع السودان بتنوع عرقي وثقافي، إذ يشكل سكانه مزيجا من السكان الأصليين لوادي النيل ومنحدرين من أصول عربية، كما يضم المجتمع نحو 300 لهجة محلية، وتعد اللغة العربية اللغة الرسمية، إلى جانب استخدام الإنجليزية كلغة ثانية. يدين 96% من السكان بالإسلام، مع وجود أقليات مسيحية و ديانات تقليدية، و ايظا إداريا، يتكون السودان من 18 ولاية، وتبلغ مساحته 1,886,068 كيلومتر مربع، ما يجعله من أكبر الدول في إفريقيا والعالم العربي،.ويتشكل المجتمع من قبائل تنحدر من أصول عربية وأفريقية ونوبية ترجع إلى أكثر من 500 مجموعة عرقية، ويعد العرب العرق السائد بنسبة 70% من عدد السكان، ومن العرقيات الأخرى البجة والنوبة والفلاتة والجبرتة والفور والمساليت[1].

[1]– **السودان.. تنوع عرقي وغنى تاريخي ومؤهلات اقتصادية تدمرها الحروب**، تم التصفح بتاريخ: 02-05-2025 ، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/3/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86.

الخريطة رقم (2): توزع السكان في السودان



المصدر: https://www.google.com/search?q=%D8%AE[1]

ثانيا: التضاريس

تتميز تضاريس السودان ببنيتها الجيومورفولوجية التي يمكن تنظيمها على النحو التالي:

أ- **السهول المنبسطة:** تشكل الجزء الأكبر من سطح السودان.

ب- **المناطق المرتفعة:** تقع في الأطراف وتشمل :

- **الشرق** :جبال البحر الأحمر.
- **الجنوب** :جبال الأماتونج والأنشولي.
- **الغرب** :جبل مرة.
- **الجنوب الشرقي** :جبال النوبة المنعزلة في جنوب كردفان.

---

[1] **الجغرافيا الطبيعية و البشرية لبلاد السكان**، تم التصفح بتاريخ:04-05-2025 على الموقع: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21151.

- **صحراء النوبة** :تمثل سهلا رمليا تغطيه الحصى، وتضم تلالا يصل ارتفاعها إلى 300 متر، بالإضافة إلى موارد المياه الجوفية (آبار وواحات.(

1. نظام نهر النيل :

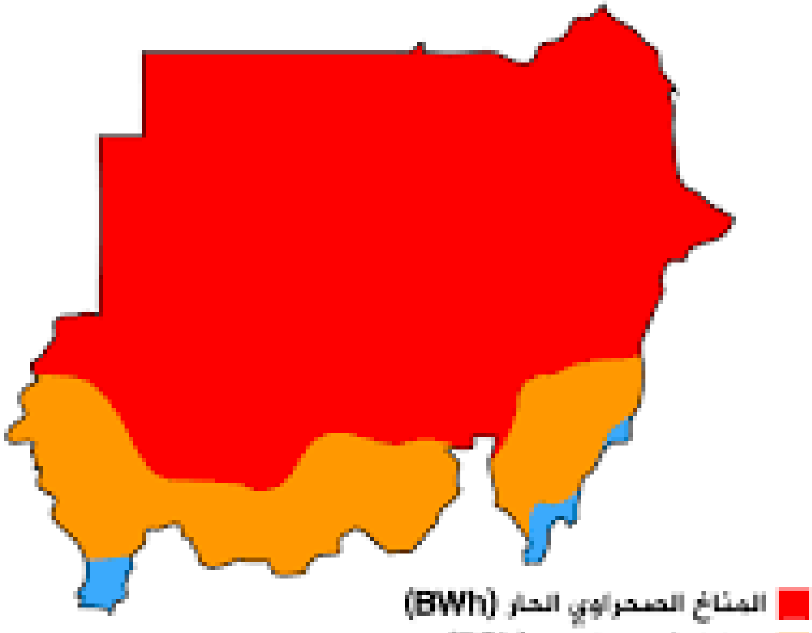
- يعد أبرز الظواهر الطبيعية في السودان.
- أطول أنهار أفريقيا وثاني أطول أنهار العالم (5611 كيلومترا.(
- يمثل المصدر الرئيسي لمشاريع الري، ويقدر تدفقه السنوي بحوالي 84 مليار متر مكعب.

هذا التوزيع للتضاريس يؤثر بشكل كبير على الأنماط المناخية، والتوزيع السكاني، والأنشطة الاقتصادية في مختلف أنحاء السودان.

كما يتميز مناخ السودان بطابعه المداري، حيث تسود درجات حرارة مرتفعة معظم أيام السنة، مع تباين واضح تبعا لاختلاف المناطق والفصول. تسجل المناطق الوسطى والشرقية أعلى درجات الحرارة السنوية، بمتوسط يتراوح بين 35 و40 درجة مئوية، بينما تنخفض نسبيا في المناطق الغربية. وتختلف معدلات هطول الأمطار حسب الأقاليم؛ إذ تقل في أقصى الشمال، بينما تزداد تدريجيا في المناطق الوسطى والجنوبية، لتتراوح بين 500 و750 ملمسنويا في الجنوب. أما الساحل الشرقي، فيتأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تتساقط الأمطار فيه شتاء[1].

[1] **المكان نفسه.**

الخريطة رقم (3): توضح المناخ في السودان



المصدر:https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9

المطلب الثاني: المؤهلات الاقتصادية لدولة السودان

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى : المؤهلات الاقتصادية لدولة السودان.

أولا الزراعة:

يشكل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد السوداني، وقد تطور ضمن سياقات تاريخية استعمارية ومحلية أثرت على توزيع التنمية. فقبل الاستقلال، سيطرت نخب وإثنية على الاقتصاد، مما أدى إلى تركز التنمية الزراعية في مناطق محدودة حول الأنهار ومناطق معينة من كردفان وكسلا. خلال الحكم البريطاني، أعيد تشكيل الاقتصاد لصالح القوى الاستعمارية عبر نخبة محلية موالية، استمرت في تنفيذ السياسات ذاتها بعد الاستقلال، مع التركيز على الزراعة التجارية الموجهة للتصدير، خاصة القطن و السمسم و الذرة.

حيث دعمت هذه التوجهات تشريعات مثل قانون تشجيع الاستثمار (1959) وقانون الشركات (1956) التي سمحت بدخول رأس المال الأجنبي ، و على الرغم امتلاك السودان موارد زراعية

ضخمة، منها أكثر من 200 مليون فدان صالحة للزراعة، لا يستغل منها سوى 8%، وتبلغ المساحات المروية أقل من أربعة ملايين فدان، مما يعكس ضعف الاستفادة من الإمكانات المتاحة. [1]

نتج عن الحرب في السودان خلال عام واحد في خسارة 25% من الناتج المحلي الإجمالي، ما انعكس بشكل مباشر على القطاع الزراعي الغذائي، الذي كان يمثل أكثر من 34% من الناتج المحلي وفق تقديرات 2019. أدى هذا الانكماش إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني نحو 25.6 مليون شخص من مستويات مرتفعة من الجوع الحاد، من بينهم 755 ألفا في أوضاع كارثية، وامتد خطر المجاعة إلى 14 منطقة، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . .

انخفضت المساحات المزروعة بشكل حاد، من 70 مليون فدان إلى 36 مليون فدان، نتيجة خروج قطاعات زراعية واسعة، مروية ومطرية وفيضية، من الخدمة، خاصة في مشاريع استراتيجية كمشروع الجزيرة. كما تضررت البنية التحتية للري في المناطق التي شهدت سيطرة قوات الدعم السريع، وتعرضت قنوات الري للتلف، بالتزامن مع انسحاب المهندسين العاملين في منشآت الخزانات، ما أدى إلى انهيار منظومة الري وتراجع مستوى الاكتفاء الذاتي[2].

بحسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تعتمد نحو 1.8 مليون أسرة، أي ما يقارب 9 ملايين فرد، على الزراعة والرعي كمصدر رئيسي للدخل. وعلى الرغم من قدرة المزارعين على الإنتاج حتى في ظل النزاع، فإن العقبات اللوجستية حالت دون ذلك، أبرزها: صعوبة الوصول إلى الأراضي، نقص المدخلات الأساسية، وارتفاع تكاليف العمالة.

تفاقمت حدة الأزمة في ولاية القضارف، التي تعد من أبرز مناطق الإمداد الغذائي، بسبب إغلاق الحدود مع إثيوبيا عند معبر القلابات، ما أعاق تدفق العمالة الزراعية الإثيوبية الحيوية. كما أسهمت الهشاشة الأمنية، والخوف من نهب المعدات، وتراجع التمويل البنكي، في توقف العديد من المشروعات الزراعية، حتى في الولايات الآمنة..

[1]– بديعة الصوان، **حرب السودان.. أكثر من عام على تراجع المساحات الزراعية**، ص 15، تم التصفح بتاريخ 05–05–2025 من الموقع: https://www.aljazeera.net/science/2024/10/17/%D8%.

[2]– **المكان نفسه.**

إرتفعت أسعار مدخلات الإنتاج بشكل كبير ، مثل الوقود الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 500% مقارنة بالعام الماضي، ما أسهم في زيادة تكاليف الإنتاج، مما يهدد عوائد المزارعين ويزيد من احتمال خسارتهم. كما أثر نقص التمويل الزراعي الحكومي وغياب المدخلات الأساسية في تأسيس المحاصيل بشكل مثالي، مما ينعكس سلبا على الإنتاجية الزراعية.[1]

كما أن القرارات المتعلقة بالرهن العقاري والأصول المتحركة عرقلت قدرة المزارعين على الحصول على التمويل الزراعي، خاصة لأصحاب الحيازات الكبيرة التي تفوق ألف فدان.وتمثلت هذه التحديات في:

ثانيا: الثروة الحيوانية

أدت الحرب في السودان إلى تدهور واسع النطاق في العديد من القطاعات الاقتصادية ، حيث تأثر قطاع الدواجن بشكل كبير بعد سيطرة قوات الدعم السريع على مناطق حيوية في الخرطوم. كما دمرت الحرب مصانع المواد الغذائية في أهم ولايات البلاد، وأثرت على البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك أنظمة الري ومخازن الحبوب. أدى نقص المدخلات الزراعية نتيجة انقطاع سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، مما تسبب في ارتفاع أسعار الغذاء وتفاقم مشكلة الأمن الغذائي. كما أسهمت تكاليف الإنتاج المرتفعة وصعوبة التصدير بسبب تعطيل النقل في زيادة الأعباء الاقتصادية.[2]

حيث تأثر قطاع الثروة الحيوانية في السودان بشكل كبير بسبب الحرب، رغم زيادة صادرات الماشية إلى السعودية ومصر، حيث بلغت صادرات السودان إلى السعودية 715 مليون دولار في 2023. ومع ذلك، تسببت الحرب في نفوق العديد من الحيوانات بسبب القصف العشوائي، وتوقفت أسواق المواشي والصادرات، إلى جانب تزايد السلب والنهب. يعاني نحو 26 مليون سوداني من تبعات انهيار هذا القطاع، الذي يعد مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية. كما أسهم النزاع في تدمير سوق المواشي في دارفور، ما أثر سلبا على الرعاة.

[1] -**المكان نفسه.**

[2] - **المكان نفسه.**

و نتج عن القصف الجوي والمدفعي في نفوق العديد من الإبل والأبقار والماعز في ولايات دارفور، كما أدى إلى تلوث المراعي وتغيير مسارات حركة الحيوانات بسبب العمليات العسكرية. وتصاعدت المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في دارفور وكردفان، ما حال دون تمكن مربي المواشي من التنقل في المراعي خلال فصل الخريف وموسم الأمطار بسبب خطر المجموعات المسلحة المنتشرة في الطرقات.[1]

ثالثا: النفط

بدأ السودان التنقيب عن النفط في عام 1974، وذلك بالتعاون مع شركات أجنبية ، حيث كانت البداية مع شركة "شيفرون" الأمريكية عبر اتفاقيتين في 1974 و1979. تلتها اتفاقيات مع شركات "توتال" الفرنسية و"صنأويل" الأمريكية بين عامي 1980 و1982، ثم عقدت السودان اتفاقيات مع شركات كندية وصينية، بالإضافة إلى شركة الخليج للنفط بين 1993 و1997.حيث بلغ إنتاج النفط السوداني في البداية 1,000 برميل يوميا.[2]

تأثر إنتاج النفط بشكل كبير بعد انفصال جنوب السودان، حيث فقدت السودان عدة آبار نفطية في الجنوب. على الرغم من زيادة الإنتاج في إقليم كردفان ليصل إلى 30,000 برميل يوميا عبر إدارة الشركة الصينية للنفط، إلا أن السودان فقدت 500,000 برميل يوميا كان يتم إنتاجها في الجنوب، مما أدى إلى خسارة كبيرة في الإيرادات. تمثل إيرادات النفط أكثر من 90% من الإيرادات الأجنبية للسودان و45% من الميزانية.[3]

تتمركز حقول النفط في شمال جنوب السودان ، وتوجد مخزونات نفطية في عدة كتل مهمة مثل حوض ملوط (حقول كبالوج بتركيز 900 مليون برميل)، وحوض مجلد (حقول الوحدة، هجليج، وتوما)، وكتلة 5 (حقول ثارجات ومالا). هناك العديد من الشركات الأجنبية الناشطة في صناعة النفط، مثل النيل للبترول، أكون للتكرير، البترول الوطنية الصينية، وبتروناس تحتوي البلاد على مصافي مهمة،

[1] - حسن حامد، **أهم داعم للاقتصاد السوداني... قطاع الثروة الحيوانية على وشك الانهيار**، ص ص14،15، تم التصفح بتاريخ 09-05-2025، على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/614888/%D8%B3

[2] - **شمال السودان يزيد إنتاجية النفط**، تم التصفح بتاريخ 10-05-2025، على الموقع: http://www.Aljazeera.net/nr/exeres/151b97c2-23d0-4bf9-116043807cef.htm

[3] -**المكان نفسه**..

أبرزها مصفاة بانتيو التي تهدف لإنتاج 10 آلاف برميل يوميا. تعتمد جنوب السودان على السودان لتصدير نفطها عبر خطي أنابيب يصلان إلى ميناء بشائر.[1]

خريطة رقم (4): توضح أهم الحقول النفطية في السودان



المصدر: سمية بلعيد، **النفط في السودان شريان الحياة الاقتصادية مهدد بالانسداد**،ص 15، تم التصفح بتاريخ (2025/01/22)، من الموقع:https://studies.aljazeera.net/ar/article/460

رابعا: الذهب

في النزاع الراهن بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، يعد الذهب أحد الموارد الاستراتيجية التي تعزز نفوذ الأخيرة، خاصة مع سيطرتها على مواقع إنتاج مهمة في السودان، والذي يحتل المرتبة الثالثة أفريقيا و الثالثة عشرة عالميا في إنتاج الذهب بكمية تقدر بنحو 93 طنا سنويا، حيث يمثل الذهب نصف صادراته. و يهريب حوالي 80% من هذا الإنتاج، بينما تقدر الاحتياطيات غير مستغلة تقدر بنحو 1550 طنا، و أصبح هذا المورد عاملا جاذبا للتدخلات الخارجية، من قبل الإمارات ومجموعة فاغنر وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن مناطق استخراج الذهب تتركز في الشمال

[1]– عبد القادر محمد علي، **"النفط في السودان شريان الحياة الاقتصادية مهدد بالانسداد"**، تم التصفح بتاريخ 12-01-2025 ، على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/18/%D8%.

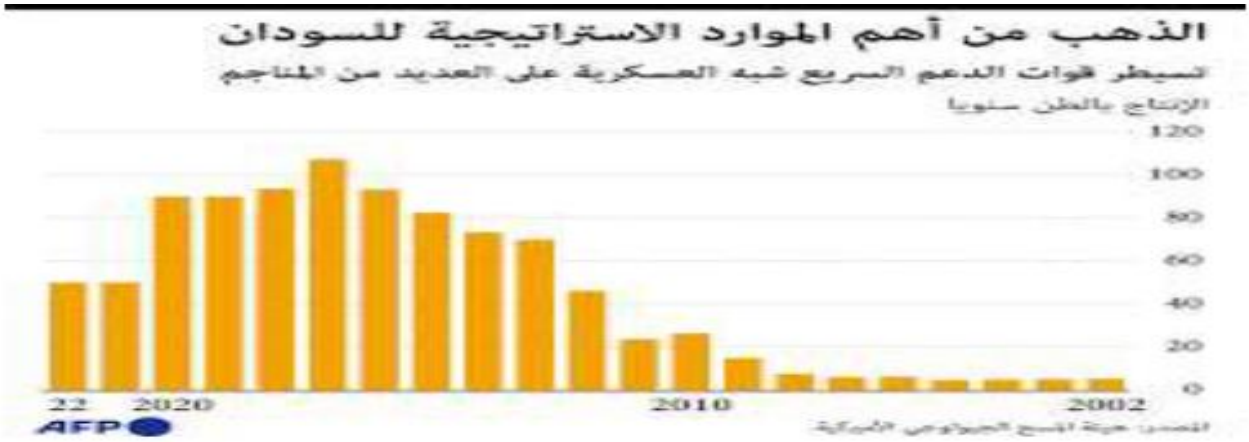
الشرقي والوسط وإقليم دارفور، الذي يعد معقلا رئيسيا لقوات الدعم السريع. و الشكلين رقم 1 و 2 يوضحان ذالك .[1]

الشكل رقم (01): إنتاج السودان من الذهب حسب مجلس الذهب العالمي:



المصدر: سمية بلعيد، السودان بعد الاتفاق الإطاري : فرضية التفكيك في ظل الانقسام النحبوي، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد08، العدد01 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2024)، ص ، 285 .

الشكل رقم (02): الذهب أهم الدوارد الإستراتيجية في السودان



المصدر: سمية بلعيد، السودان بعد الاتفاق الإطاري : فرضية التفكيك في ظل الانقسام النحبوي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد08، العدد01 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2024)، ص 286.

[1] سمية بلعيد، السودان بعد الاتفاق الإطاري : فرضية التفكيك في ظل الانقسام النحبوي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد08، العدد01 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2024)، ص ص، 285 -286.

المطلب الثالث: التنوع الإثني والقبلي في السودان

تطرقنا العناصر التالية: التركيبة القبلية للمجتمع السوداني، مظاهر التنوع الإثني في المجتمع السوداني.

أولا: التركيبة القبلية للمجتمع السوداني

تنتشر في السودان قبائل متعددة تعود أصولها إلى الزنوج والعرب والبربر، واندماجها نشأ نتيجة للهجرات الطبيعية. أبرز هذه القبائل:[1]

أ- **الماندي (الماندجوذ)** : تنتشر من المحيط الأطلسي إلى النيجر، وتفرعها يشمل السونك والبمبارة. اعتنقوا الإسلام ولعبوا دورا في تأسيس دولتي غانة ومالي.

ب- **السنغاي** : يسكنون قرب الغابات الاستوائية ونهر النيجر. أسسوا دولة في القرن السابع الميلادي، وانتشر الإسلام بينهم.

ج- **التكرور والسرير** : يعيشون في الساحل السنغالي، وهم خليط بين الماندي والفلان. اعتنقوا الإسلام في القرن الــ11، ويعتمدون على الزراعة والحرف اليدوية.

د- **قبائل الولوف** : يتواجدون في السنغال، ويعتمدون على الزراعة والحرف اليدوية. دخلوا الإسلام مبكرا وساهموا في نشره، ويتحدثون لغة الولوفا المكتوبة بالحرف العربي.

ه- **قبائل الموشي** :يعيشون في فولتا العليا (بوركينا فاسو الحالية)، يتحدثون لغة الجور، كانوا وثنيين حتى القرن 16، ويمارسون الزراعة.

و- **قبائل الفولان** :من أكبر شعوب السودان الغربي، يتنقلون من ساحل الأطلسي إلى بحيرة تشاد، اعتنقوا الإسلام في القرن 11، ويعملون في الرعي والزراعة.

ز- **قبائل الطوارق** :انتشروا في الصحراء الكبرى، تتوزعهم مناطق مثل مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، وليبيا، ويعتمدون على الترحال أدى الطوارق دورا مهما في نشر الإسلام ، كما أدو ادورا مهما في التجارة الصحراوية التي كانت بين بلاد المغرب و بلاد الساحل الإفريقي .

---

[1] - شعباني نور دين، **علاقات ممالك السودان الغربي بدول المغرب الإسلامي و آثارها الحضارية بين القرنين الخامس والتاسع الهجريين**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص ص، 67-69.

ك-قبائل العرب : تنتشر في شمال مالي، النيجر، وتشاد، ولها دور بارز في نشر الإسلام والحضارة العربية في السودان الغربي. جاءوا عبر الهجرات والتجارة في القرن 14 ميلادي. من أبرز قبائلهم: المعقل، الرقيبات، أولاد دليم، الجكاكنة، البرايشن، مشظوف، أهل أروان، أولاد غلان، أولاد يعقوب، وكننة[1].

ثانيا: مظاهر التنوع الإثني في المجتمع السوداني

حيث تطرقنا إلى النقاط التالية:

أ- **التعدد الديني :** يشكل المسلمون حوالي 75% من سكان السودان، ويمثلون الغالبية في الشمال. يتركز المسيحيون والوثنيون في الجنوب، حيث يشكل الوثنيون العدد الأكبر من باقي السكان، بينما يشكل المسيحيون الأقلية. الإسلام هو الدين السائد في الحضر والريف والنخبة المتعلمة، في حين كانت المسيحية هي ديانة الإدارة في الجنوب والنخبة المتعلمة.[2]

ب- التعدد اللغوي: يتحدث أكثر من 90% من سكان الخرطوم اللغة العربية، لكن تدفقات المهاجرين من الغرب والجنوب أدت إلى تنوع لغوي في العاصمة. في الشرق، حيث حافظت قبائل "البجة" على لهجاتها مثل التربودية والتجرية رغم اختلاطها بالقبائل العربية .

ج- التعدد الإثني : يوجد في السودان 56 جماعة إثنية، تتوزع على حوالي 600 مجموعة فرعية. من أبرز هذه المجموعات: البجا، النوباويون، النوبيون، والدنكا. تتوزع هذه المجموعات في مناطق مختلفة من السودان، ويعكس هذا التنوع الإثني الاتجاه نحو التعددية بدلا من الثنائية في تحديد الهوية السودانية. [3]

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص ص، 76-78.

[2]- هبة لبيب الرحمان زرد، **التنوع الثقافي و أثره على الخيار السياسي في السودان دراسة حالة جنوب السودان (2005/1989)**، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة، مصر، 2007)، ص، ص 106-107.

[3] - مرجع سابق، ص79.

المبحث الثاني: تحليل أسباب النزاع في السودان

تتعدد أسباب النزاع في السودان وتشمل التهميش الاقتصادي والسياسي، التنافس على الموارد والهويات، والتدخلات الإقليمية والدولية المعقدة.

المطلب الأول: عسكرة النظام السياسي في السودان

سوف يتم معالجة مجموعة العناصر التالية.

أولا: إدارة الجيش للمرحلة الانتقالية وانحراف المسار الانتقالي:

بعد انحياز الجيش إلى الحراك الشعبي، ظن المتظاهرون أن هذا سيسهم في تحقيق مطالبهم، لكن مع تصاعد الاحتجاجات، اعتبروا تولي الجيش السلطة استمرارا للنظام السابق. تحت ضغط الشارع، استقال رئيس المجلس العسكري ونائبه، ليكون عبد الفتاح البرهان تحت القيادة.

مما ادى إلى اندلاع نزاع بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير حول تفاصيل المرحلة الانتقالية. كما ظهرت انقسامات داخل قوى الحرية والتغيير بشأن مشاركة بعض القوى السياسية التابعة للنظام السابق، مما أدى إلى تعطيل المفاوضات ودخول البلاد في فراغ سياسي.

وفي مواجهة هذه الأزمة، استغلت قوى الحرية والتغيير قوتها الشعبية في الاحتجاجات والمظاهرات، بينما لجأ المجلس العسكري إلى القوة العسكرية، بما في ذلك فض الاعتصامات، مما أسفر عن سقوط قتلى وزاد من تعقيد الوضع السياسي.[1]

بعد فض اعتصام يونيو 2019، شهد السودان تصعيدا في التوترات مع إضراب مدني دامٍ وإلغاء المجلس العسكري للاتفاقات. تدخل رئيس وزراء إثيوبيا، آبي أحمد، بمبادرة أدت إلى اتفاق لتقاسم السلطة في أوت 2019، بتشكيل مجلس سيادي مشترك وحكومة تكنوقراط برئاسة عبد الله حمدوك. نصت الوثيقة الدستورية على مجلس تشريعي انتقالي من 300 عضو بتمثيل لا يقل عن 40% للنساء.

[1]- أحلام فطيسة، دور الجيش في المسار الانتقالي للسودان بعد حراك 19 ديسمبر2018 ، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية**، المجلد 09، العدد 02،(2021)، ص ص، 385-386.

ومع ذلك، شهدت الفترة اللاحقة استقطابا سياسيا حادا وفشل النخب المدنية في تشكيل حكومة خلال المهلة المحددة[1].

و يعود عدم الاستقرار في السودان بعد الإطاحة بالبشير إلى غياب الاستعداد المسبق لإسقاطه، وطبيعة الائتلاف المدني المعقد الذي لم يتفق على خطة لما بعد النظام. هذا الفراغ المؤسسي استغله المجلس العسكري ليفرض نفسه شريكا، مما عكس نمطا تاريخيا حيث تعجز القوى المدنية عن التوافق وتنشغل بالنزاع على النفوذ، بدلا من بناء أسس الدولة الديمقراطية.

ثانيا: دور الجيش في المسار الانتقالي سباق نظري

تُقدم الحالة السودانية فرصة فريدة لدراسة الانقلابات العسكرية كعمليات سياسية، نظرا لوقوع ثلاثة انقلابات متباينة بعد فترات ديمقراطية. تسمح هذه الحالة بتحليل إشكالية استدامة الديمقراطية في ظل تسييس المؤسسة العسكرية، وكيفية تحقيق فصل حقيقي بين المكونين المدني والعسكري. فرغم تدريب الجيل الأول من الضباط على مبدأ الفصل، إلا أن انقلاب 1958 خالف هذه الأعراف، مما أثر على العلاقات المدنية العسكرية لاحقا. وتوالت الانقلابات في مايو 1969 ويونيو 1989، بالإضافة إلى محاولات فاشلة متعددة.[2]

شهدت السودان تعاقبا بين الحكم العسكري والمدني، فيما يُعرف بـــ**"ظاهرة الباب الدوار ." استمرت الفترات العسكرية لمدد طويلة حيث يعود هذا النمط إلى العلاقة المتداخلة وغير الواضحة الحدود بين المدنيين والعسكريين، إضافة إلى الاستقطاب السياسي، ففي ظل هذا الاستقطاب أصبح الانقلاب العسكري يبدو كـــامتداد للعملية السياسية بوسائل مختلفة؛ فغالبا ما تلجأ القوى المدنية الخاسرة إلى حلفائها العسكريين لتدبير انقلاب يفرض واقعا جديدا، بهدف إضعاف الخصوم أو تغيير الوجوه مع الحفاظ على نفس النهج.[3]

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص، ص389-388.

[2] عمر المجيد، **العلاقات المدنية-العسكرية في السودان: من الاستقلال إلى ثورة ديسمبر**، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، 2020)، ص ص، 45- 47.

[3]–سمية بلعيد، **مرجع سابق** ، ص282

وعلى الرغم من اشتراك الأنظمة المدنية والعسكرية المتعاقبة في حكم السودان في معاناتها من الهشاشة وعدم الاستقرار السياسي، فإن سياقات وصولها إلى السلطة تختلف. فغالبا ما يستغل العسكريون حالة الانقسام والخلاف السياسي لتبرير استيلائهم على الحكم، كما حدث في انقلابات 1958 و1989 و1969. في المقابل، يصل المدنيون إلى السلطة عادة في أجواء تتسم بتقارب الرؤى حول أسس وبرامج العمل السياسي. وهكذا، يصبح التصدع السياسي ذريعة يستغلها الجيش لتسويق فشل الحكم المدني، وتقديم الانقلاب على أنه عمل وطني يهدف إلى إنقاذ البلاد من الفوضى والتفكك. وقد تجلى هذا الطرح بوضوح في السودان ما بعد الإطاحة بعمر البشير عام 2019، في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية ونظرة دونية تقلل من قدرة النخب المدنية على الحكم بمفردها. لكن اللافت في هذه المرة هو أن الانقسام قد امتد ليشمل حتى المكون العسكري نفسه.[1]

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي للسودان

أ- تعريف الدولة الفاشلة . عرفه نعوم تشومسكي على أنه : الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف و الدمار ، ونزعتها إلى إعتبار نفسها فوق القانون محليا ودوليا ، وإطلاق يدها في ممارسة العنف و إرتكاب العدوان. كما أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير.[2]

و ما نلاحظه من التعريف السابق للانقلابات العسكرية تركز على جوانب محددة وتتجاهل جوانب أخرى. وتضيف أن مؤشرات أكثر تفصيلا لهذه الظاهرة يمكن العثور عليها مصنفة من قبل "صندوق السلام (Fund For Peace) :

- **المؤشرات السياسية و الأمنية :** الإنقسام بين النخب الحاكمة، و تآكل شرعية ومشروعية نظام الحكم، تراجع الأداء الوظيفي للدولة، وجود حركات مسلحة موازية للوظيفة الأمنية للجيش، غياب الإستقرار السياسي المؤسساتي ، حدة التدخلات الأجنبية لصالح فواعل أخرى تقوض السيادة الوطنية.
- **المؤشرات الإقتصادية:** غياب تكافؤ الفرص وتزايد التهميش الإقتصادي لبعض المناطق لحساب أخرى، تراجع معدلات النمو الإقتصادي، إرتفاع حجم المديونية الخارجية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 283

[2] نعوم تشومسكي، **"الدولة الفاشلة: إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية"**، تر: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007) ، ص 287.

.

- **المؤشرات الاجتماعية:** غياب التوازن بين الحاجات الإنسانية و الزيادات السكانية و تصاعد مختلف المشكلات الاجتماعية بما في ذلك: تراجع مستويات الخدمات الإجتماعية، تصدير اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الإقليم، ظاهرة النزوح القسري داخليا، التاريخ العدائي لدى بعض الجماعات والذي قد يظهر في شكل مشكلات عرقية و إثنية و وانتشار ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات إلى الخارج.

يستدل من عرض هذه المؤشرات على توفرها جميعا في الحالة السودانية، ويؤكد ذلك احتلال السودان لمراتب متقدمة عالميا في مؤشرات قياس درجة الهشاشة أو الفشل الدولتي، وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات قياس درجة الهشاشة أو الفشل الدولاتي

السنة	الرتبة العلمية	الدرجم من 120	درجة الخطورة
2019	8	108	إنذار عالي جدا
2020	4	104.8	إنذار عالي جدا
2021	9	150.2	إنذار عالي جدا
2022	--	107.1	إنذار عالي جدا

المصدر: سمية بلعيد السودان بعد الاتفاق الإطاري : فرضية التفكيك في ظل الانقسام النحبوي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد08، العدد01 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2024)، ص 20.

منذ سقوط نظام البشير، يشهد السودان مؤشرات متزايدة على الفشل ودرجات قصوى من الخطورة، مما يعكس عمق الأزمات المتفاقمة على مختلف المستويات ويشير إلى تدهور حاد في قدرة الدولة على أداء وظائفها وقد تجلى هذا الوضع بشكل واضح خلال المرحلة الانتقالية التي أدارها الجيش بمشاركة مدنية محدودة وبالرغم من أهمية جميع المؤشرات التي تم ذكرها سابقا، فإن التركيز سينصب هنا على ثلاثة عوامل أساسية، يرجح اجتماعها بشدة احتمالية تفكك الدول، انقسام النخب الحاكمة، النزاعات الإثنية، القبلية وتأثير الدور الخارجي[1].

[1] المرجع نفسه. ص 288.

خامسا: وضع الجيش

يعيش الجيش السوداني (القوات المسلحة السودانية) وضعا معقدا وصعبا للغاية في ظل النزاع المسلح الدائر مع قوات الدعم السريع، و الذي يهدف إلى إعادة فرض سيطرة الدولة واستعادة الاستقرار، لكنه يواجه تحديات هائلة تتطلب دعما لوجستيا وعسكريا، بالإضافة إلى معالجة الجذور العميقة للنزاع.

وقد تصاعدت حالة العداء للجيش من قبل الأحزاب السياسية بشكل واضح في فترتين من فترات الحكم المدني:

أ- **الفترة الأولى:** خلال حكم الصادق المهدي، حيث تم تهميش الجيش بشكل غير مسبوق رغم احتدام الحرب في الجنوب، ووصل الإهمال لحد إرسال ذخائر ألعاب نارية للجنود في الجبهات، بدعوى الخطأ في الشحن.

ب- الفترة الثانية: بين 2019 و2021 بعد سقوط البشير، حيث استهدِف الجيش بعملية تفكيك شاملة لصالح قوات الدعم السريع، بحجة سيطرة الإسلاميين عليه، وسميت العملية "إعادة الهيكلة" تخفيفا لحقيقتها. [1]

التنمية وتوزيع السلطة والثروة:

المعضلة في أزمة السودان تتمثل في الخلل المزمن في توزيع السلطة والثروة بين أقاليم البلاد، وهو ما شكل أساسا للمطالب الإقليمية والاحتجاجات المستمرة. هذا الخلل يتهم فيه إقليم بعينه، يشار إليه بأسماء مختلفة عبر الزمن مثل "الشمال"، "الشريط النيلي"، أو "دولة 56"، بأنه المستفيد الأكبر على حساب بقية الأقاليم، ما غذى النزاعات والحركات المطلبية.[2]

[1]- أحلام فطيسة، **مرجع سابق**، ص ص،385-386.

[2]- **المكان نفسه.**

المطلب الثالث: علاقة الإنقسام النخبوي للتحالفات الخارجية.

حيث سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

أولا: إنقسام النخب الحاكمة

أ- الانقسام السياسي للمكون المدني:

إن حدة التنافس السياسي والاستقطاب الحاد داخل الأحزاب السودانية وفيما بينها ليس أمرا مستجدا عقب أحداث أبريل 2023، بل هو سمة ملازمة للسياسة السودانية منذ الانقلابات العسكرية الأولى والثانية والثالثة. ويتجلى ذلك في انقسام حزب الأمة وحل الحزب الشيوعي السوداني نتيجة لخلافات داخلية حول التعاون مع الانقلاب العسكري الثاني. كما برزت الهيمنة القوية للمشير عمر البشير خلال فترة الحكم العسكري الثالث بعد الانشقاق الذي وقع داخل المؤتمر الوطني والإسلاميين عام 1998 والذي أدى إلى انفصال بين القيادتين الظاهرية والباطنية المتمثلتين في حسن الترابي وعمر البشير[1].

أما عن المرحلة الانتقالية التي تلت الإطاحة بنظام البشير والتطورات المتسارعة التي أعقبتها، خاصة بعد قرارات أكتوبر، فقد شهدت تفككا نخبويا واضحا، تجلى ذلك في "قوى الحرية والتغيير"، حيث برزت تناقضات أيديولوجية داخلها أدت إلى انقسامات سرعان ما انتقلت إلى الشارع السوداني وكان الخلاف حول المواقف من "الاتفاق الإطاري" هو السبب الرئيسي لهذا الانقسام؛ فقد اتهمت قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي، "الكتلة الديمقراطية" بصياغة الاتفاق الإطاري بشكل يمنحها السيطرة المنفردة على الحكومة، كما اعتبروا أن الاتفاق منح قوات الدعم السريع وضعية قوة عسكرية موازية في البلاد وفي ظل هذه الأوضاع عاد السودان إلى دائرة مفرغة من الانقسامات والخلافات .[2]

ب- أولوية المكون العسكري على المكون المدني في السودان:

لقد ساهمت الفجوة المتزايدة بين الأحزاب السياسية والمجتمع السوداني بشكل كبير في إفساح المجال للتدخل العسكري المتكرر، حيث تعرض السودان لثلاثة انقلابات عسكرية متتالية. تبع ذلك

---

[1] حسن الحاج علي أحمد،" الإنقلاب العسكري بدنزلة عملية سياسية :الجيش و السلطة في السودان"،**مجلة سياسات عربية** ، العدد 24 ، جانفي (2017)، ص 53

[2] أحمد إمبابي، "أزمة السودان و إشكالية الإنتقال السياسي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد232 ، (أفريل2023)، ص4 .

تضييق الخناق على نشاط الأحزاب السياسية في الداخل، مما دفعها إلى اتخاذ الخارج مساحة أوسع للمعارضة حتى عام 2000.[1]

ثانيا :الإنقسام النخبوي للعسكر2023

لطالما قدم الجيش السوداني نفسه كقوة إنقاذية وموحدة في مواجهة أزمات البلاد. لكن فترة حكم البشير شهدت صعود الميليشيات، أبرزها الجنجويد في دارفور بقيادة "حميدتي"، التي كانت بمثابة ذراع للنظام في قمع التمرد. في عام 2017، تحولت هذه الميليشيا إلى "قوات الدعم السريع "كقوة أمنية مستقلة. إلا أن الحراك الشعبي عام 2019 أجبر الدعم السريع على الانقلاب على البشير، لتصبح لاحقا أحد أبرز الأطراف المؤثرة في المشهد السوداني ما بعد سقوطه.[2]

مع تصاعد نفوذ قوات الدعم السريع، تزايدت التساؤلات الشعبية حول دورها في السودان ما بعد البشير: هل هي قوة مساندة للجيش أم جيش موازٍ مدعوم خارجيا؟ رغم ظهورها كشريك دستوري، تجاوزت طموحات حميدتي الاتفاقيات، مما أدى إلى تصدع التوافق مع البرهان. الخلافات العميقة حول دمج الدعم السريع في الجيش، ومعارضة حميدتي لقرارات البرهان في أكتوبر 2021، عجلت بانقسام حاد داخل النخبة العسكرية. تجلى هذا الانقسام في حرب طاحنة اندلعت في أبريل 2023، يسعى فيها كل طرف لهزيمة الآخر، ليجد الشعب السوداني نفسه ضحية هذا التنافس السياسي وسط مأساة إنسانية ونزوح متزايد للاجئين.[3]

المطلب الرابع: التداخلات القبلية و الإثنية مع دول الجوار

أولا :النزاعات القبلية و الإثنية

دولة السودان تتميز بتنوع هوياتي إثني واسع الانتشار ضمن نطاق جغرافي كبير، حيث توجد قرابة إثنية تربطها بدول الجوار مثل تشاد والنيجر ونيجيريا ومالي والسنغال وبوركينا فاسو وموريتانيا

---

[1] منى الفتاح،" **كيف أنتجت الإنقسامات الحزبية في السودان ثنائية البرهان -حميدتي**"، إندبندنت عربية، ص 10، تم التصفح بتاريخ: 05-05-2025 على الموقع:
.https://www.independentarabia.com/node/446676:

[2] **المرجع نفسه.**

[3] Abiero Opondo , **"Ethnicity :causes of political instability in Africa**", Kigali Institute of Education, seen in 22/4/2023, onhttps://repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle/2152/5438/2731.pdf

وليبيا وقد أتاح هذا التقارب الجغرافي علاقات تواصل مستمرة بين هذه الإثنيات العرقية وكما سلف الذكر يضم السودان ما يقارب 750 قبيلة و 54 جماعة إثنية كبيرة، تتمايز في أصولها العرقية الأفرو-عربية ورغم أن هذا التنوع قد يبدو عنصر إثراء للمجتمع، إلا أن ذلك شكل عبئا عليها.

يزيد التنوع الإثني في أفريقيا من خطر تفجير الخلافات، حيث يرى بعض المهتمين أن هذا التنوع قد يرسخ الانتماء الحصري للجماعات .كلما ازداد عدد هذه الجماعات، زاد احتمال حدوث النزاع وعدم الاستقرار، وهو ما يتوافق مع المقاربة العصبوية القائمة على مفهوم "اللزوري" (القرابة الإثنية). ووفقا لدونالد هورويتز، ينبع النزاع من غياب الروابط بين الجماعات، مما يجعل الاختلاف الإثني مصدرا لإنشاء حدود افتراضية بينها.[1]

ثانيا: التدخلات الخارجية

نعني بذلك أدوار القوى الإقليمية أو الدولية التي تمتلك أجندات ومصالح خاصة تسعى لتحقيقها من وراء تدخلاتها. ولا يقتصر هذا الأمر على الدول المؤثرة في بيئتها الإقليمية والدولية فحسب، بل يمتد ليشمل حتى الدول الضعيفة ، ويتسع نطاق التدخل ليشمل أيضا الفاعلين من غير الدول، مثل المرتزقة.

أ- **اقليميا:** تُشير تقارير إلى أن مصر، السعودية، والإمارات يُنظر إليهم، من قبل بعض السودانيين، كجزء من مشكلة السودان لا حلها، بسبب دعمهم للأطراف العسكرية المتنازعة (الجيش والدعم السريع) بعد سقوط نظام البشير. سعت الرياض وأبوظبي لترسيخ نفوذهما في السودان بعد الحراك الشعبي على حساب أدوار قطر وتركيا، حيث دعمت السعودية البرهان بينما فضلت الإمارات حميدتي، ما يشير إلى تقسيم الأدوار في دعم العسكر. على النقيض، يرى الأكاديمي عبد الخالق عبد الله أن هذه الدول قادرة على لعب أدوار تقدمية بناء على الطرف الذي تدعمه، ومع اصطفاف إثيوبيا المحتمل مع الدعم السريع في سياق مواجهة مصر[2].

---

[1] أحمد إمبابي، **مرجع سابق**، ص ص، 291-292 .

[2] بدون مؤلف، **" لوموند :اللعبة الجيوسياسية للجيران غذت الصراع في السودان"**، ص44، تم التصفح بتاريخ 12-05-2025 على الموقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/04/28.

ب- دوليا: تمتلك روسيا مصالح استراتيجية في إفريقيا، ويعد السودان نقطة محورية في هذه المصالح، التي تعززت بشكل ملحوظ بتواجد قوات فاغنر الروسية وعلاقتها بقطاع تعدين الذهب. يمتد النفوذ الروسي إلى شرق السودان المطل على البحر الأحمر، بهدف تأسيس قاعدة عسكرية بحرية في بورتسودان، وذلك في إطار سعي روسيا الدائم للوصول إلى "المياه الدافئة". هذا التواجد يمنح روسيا قوة مضافة على صعيد النفوذ والهيمنة الدولية، انطلاقا من وجودها في الممرات البحرية الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تتلقى قوات الدعم السريع في السودان الدعم الروسي.

في المقابل، هناك رفض أمريكي وأوروبي واضح لهذا الدور الروسي في السودان. ويتجلى ذلك من خلال دعم الجيش السوداني لمواجهة "الاختراق الروسي"، بالرغم من محاولة أمريكا الظهور بمظهر الطرف المحايد عبر فرض عقوبات على الطرفين المتنازعين. بينما دعت الصين إلى ضرورة تغليب مصلحة الوطن فوق المصالح والأهواء الشخصية، في إشارة إلى موقفها الذي يدعو إلى حل سلمي يحترم سيادة السودان. إن تعدد الأطراف الفاعلة في النزاع السوداني الدائر حاليا يعود بشكل كبير إلى حروب الموارد، وفي مقدمتها الذهب .حيث تهيمن أبوظبي على القدر الأكبر من الذهب السوداني. وفي سياق متصل، يوضح تقرير لمجلس الأمن الدولي أن ما يصل إلى 48 طنا من ذهب دارفور تم تهريبه إلى الإمارات في الفترة ما بين 2010 و 2014، وذلك بخلاف النفط وباقي المعادن الأخرى في السودان. وبهذه الصورة، تتحول إفريقيا، والسودان على وجه الخصوص، إلى ساحة معركة للمصالح وحروب بالوكالة بين القوى الدولية المتنافس.[1]

ج- الفواعل من دون الدول: تساهم الحركات المسلحة بشكل كبير في النزاع المسلح الدائر، حيث تعد دارفور بيئة خصبة لتنامي هذه الظاهرة. يعود ذلك إلى كونها تاريخيا قاعدة للعديد من الحركات المسلحة التي كانت معادية للحكومة السودانية السابقة.

و بالإضافة إلى ذلك تشكل خسائر قوات حفظ السلام المنتشرة في دارفور مصدرا رئيسيا للأسلحة غير المشروعة لهذه الحركات، وفي عام 2020 كشف مسح أجرته العمليات المختلطة للأمم المتحدة

[1] شيماء فاروق،" **تصاعد الحرب في السودان : 2023 الأسباب والتداعيات"**، المركز الديمقراطي العربي، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2025/05/20 ، على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/446676.

والاتحاد الأفريقي في دارفور أن نزع سلاح المدنيين يواجه صعوبات جمة خاصة وأن سكان الإقليم يفتقرون إلى الثقة في قدرة الحكومة ومؤسسات أمن الدولة على حمايتهم. ومع استمرار النزاعات في دارفور، جنوب كردفان والنيل الأزرق، جبال النوبة، وأبيي،حيث لم تتح الفرصة للسودان مطلقا لإجراء عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج بشكل فعال[1].

[1] نسرين الصباحي، **" تفاقم الأزمات الأمنية :تجديد مخاطر الحرب الأهلية في دارفور"، المركز المصري للفكر و الدراسات الإستراتيجية،** ص ص، 1- 2، تم التصفح بتاريخ :21-05-2025،على الموقع: ./https://ecss.com.eg/34395

المبحث الثالث: تصعيد النزاع في السودان في ظل تعدد الاطراف وتعدد مستويات

يشهد السودان تصعيدا خطيرا في النزاع مؤخرا، مما يهدد استقرار البلاد والمنطقة بأسرها، ويتميز هذا النزاع بتعقيده الشديد بسبب تعدد الأطراف الفاعلة وتداخل مستوياته المتعددة، ما يجعل إيجاد حلول أمرا صعبا ويتطلب مقاربة شاملة من جوانب مختلفة، وسيتم التطرق إلى:

- ✓ **المطلب الأول: الأطراف الداخلية للنزاع**
- ✓ **المطلب الثاني: تأثير الأطراف الإقليمية في إذكاء النزاع السوداني**
- ✓ **المطلب الثالث: حدود ادوار الأطراف الدولية في نزاع السودان.**

المطلب الأول: الأطراف الداخلية للنزاع

الأطراف الداخلية الرئيسية في النزاع الدائر في السودان متعددة ومعقدة، ويمكن تقسيمها إلى فئات رئيسية:

أولا: الأطراف العسكرية الرئيسية المتنازعة

أ- القوات المسلحة السودانية (الجيش)

- **القيادة** :يقودها الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، الذي يشغل منصب رئيس مجلس السيادة الانتقالي.

- **الهيكل والمهام** : هي المؤسسة العسكرية الرسمية للدولة، وتتكون من القوات البرية، البحرية، والجوية. تهدف إلى الدفاع عن سيادة ووحدة البلاد.

- **الدعم** : تتلقى دعما من بعض الدول الإقليمية مثل مصر والمملكة العربية السعودية.

- **التحالفات** :انضمت إليها بعض الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام مؤخرا[1].

ب- قوات الدعم السريع:

- **القيادة** :يقودها الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي).

[1] [1]- حاتم عبد القادر محمود ، الصراع السياسي و القبلي في السودان بين(1989م و 2024 م) دراسة تحليلية للتأثيرات الاجتماعية و السياسية على تفاعل الدولة مع المجتمع و تشكيل الهوية الوطنية، **المجلة الدولية للدراسات الإنسانية**، المجلد 4، العدد 01،السودان، (2025)، ص 42.

- **النشأة والهيكل** :نشأت كمليشيا "الجنجويد" ثم تحولت إلى قوة شبه عسكرية رسمية بموجب قانون في 2017، وكانت جزءا من القوات النظامية. لديها انتشار واسع في البلاد، خاصة في دارفور ومناطق معينة من الخرطوم.

- **مصادر التمويل** :تعتمد بشكل كبير على مصادر ذاتية، أبرزها السيطرة على مناجم الذهب وشبكات التهريب، بالإضافة إلى دعم خارجي.

- **الدعم** :تتلقى دعما من بعض الدول الإقليمية (مثل الإمارات العربية المتحدة) وفاعلين من غير الدول (مثل مجموعة فاغنر الروسية سابقا)

ج- الحركات المسلحة:

- **الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام** :هذه الحركات، التي كانت في نزاع مع النظام السابق، وقعت اتفاق سلام في جوبا عام 2020 .

- **الانقسام** :بعضها أعلن دعمه للجيش في النزاع الحالي (مثل حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم).

- **الأثر** :يضيف انضمامهم أبعادا جديدة للنزاع، خاصة في مناطق مثل دارفور وجنوب كردفان، وقد يؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات على الأرض[1].

- **الحركات غير الموقعة** :لا تزال هناك حركات مسلحة لم توقع على اتفاق جوبا، وقد تتخذ مواقف مختلفة من النزاع أو تستغل الفوضى لتعزيز نفوذها.

د- القوى السياسية والمدنية:

- **قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي)** :وهي تحالف القوى المدنية التي قادت الثورة ضد البشير، ثم شاركت في المرحلة الانتقالية .

- **التحديات** :تواجه انقسامات داخلية وضعفا في القدرة على التأثير المباشر على الأرض في ظل النزاع المسلح. بعض مكوناتها قد تتبنى مواقف مختلفة تجاه الأطراف المتحاربة.

[1] **المرجع نفسه**، ص43.

- **الطموح** :تسعى لاستعادة المسار الديمقراطي والسيطرة المدنية على الدولة، وتعتبر طرفا رئيسيا في أي حل سياسي مستقبلي.

- **الأحزاب السياسية الأخرى والتنظيمات المدنية** :توجد أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات مدنية أخرى تتبنى مواقف مختلفة من النزاع، بعضها يدعم الجيش، وبعضها يدعو إلى حل سلمي شامل، وبعضها قد يكون أكثر تعاطفا مع قوات الدعم السريع أو لديه أجندات خاصة.

- **اللجان المقاومة** :مجموعات شبابية شعبية لعبت دورا مهما في الثورة، وتحاول الآن تقديم الدعم الإنساني للمتضررين، وقد تشكل نواة لمقاومة شعبية أو تنظيم مدني مستقبلي.

ه- القوى القبلية والمحلية:

- **التعبئة القبلية** :استغل النزاع التوترات القبلية القائمة، خاصة في دارفور. قامت بعض القبائل بتعبئة قوات للدفاع عن مناطقها أو لدعم أحد الأطراف المتحاربة، مما يزيد من تعقيد النزاع ويهدد بانتشار العنف على أسس عرقية وقبلية.

- **زعماء العشائر والقيادات المحلية** :يلعبون دورا في توجيه المجتمعات المحلية، وقد يؤثرون في مسار النزاع من خلال دعمهم أو معارضتهم لأي من الأطراف.

تتفاعل هذه الأطراف الداخلية مع بعضها البعض وتتأثر بالتدخلات الخارجية، مما يجعل النزاع في السودان ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد.[1]

ثانيا: التوترات في السودان وانعكاساتها على التنمية والاستقرار

تشهد السودان توترات ونزاعات متواصلة، تصاعدت بشكل حاد منذ أبريل 2023 مع اندلاع النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما خلف انعكاسات كارثية على كافة جوانب التنمية والاستقرار داخل البلاد وعلى الصعيد الإقليمي وهذه التوترات ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة لتراكم أزمات هيكلية وسياسية واقتصادية متجذرة [2]

[1]- **المرجع نفسه**، ص44.

[2]- الصراع في السودان: "من هي الفصائل المتقاتلة على السلطة؟" ، تم التصفح بتاريخ: 2025/05/22 ، على الموقع:https://www.bbc.com/news/world-africa-65293237..

أ- الانعكاسات على الاستقرار:

- **زعزعة الأمن الداخلي** :أدت الحرب إلى انهيار شبه كامل للأمن في مناطق واسعة من البلاد، خاصة في الخرطوم، دارفور، والجزيرة ، تفشي الجريمة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، أصبحت سمة مميزة للنزاع

- **تفاقم النزاعات المحلية** :استغلت التوترات القائمة في البلاد، وخاصة النزاع الحالي، التوترات القبلية والمناطقية التاريخية، مما أدى إلى تصاعد العنف على أسس عرقية وقبلية في العديد من المناطق، كدارفور مثلا أن هذا يزيد من تعقيد المشهد الأمني ويجعل أي حل مستقبلي أكثر صعوبة

- **النزوح واللجوء** :يعد السودان حاليا أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث فر أكثر من مليون شخص من منازلهم، منهم الملايين نزحوا داخليا، وعدد كبير لجأوا إلى الدول المجاورة مثل تشاد ومصر وجنوب السودان وإثيوبيا و هذا يضع ضغطا هائلا على المجتمعات المضيفة ويهدد استقرار المنطقة بأسرها

- **التأثير الإقليمي والدولي** :النزاع في السودان يهدد بتصدير عدم الاستقرار إلى دول الجوار، عبر تدفق اللاجئين، وانتشار الأسلحة، وتحالفات بين الميليشيات المحلية وأطراف النزاع. كما أن تعدد التدخلات الخارجية من قوى إقليمية ودولية ذات مصالح متضاربة يحول السودان إلى ساحة للنزاعات بالوكالة، مما يزيد من صعوبة إيجاد حل داخلي مستدام .[1]

ب- الانعكاسات على التنمية:

- **الانهيار الاقتصادي:** تعرض الاقتصاد السوداني لضربة قاصمة، حيث توقع صندوق النقد الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 18% و في عام 2023 قدرت بعض الدراسات أن تكلفة المعارك تجاوزت 100 مليار دولار منذ أبريل 2023 [2]

[1] "**التأثير الاجتماعي والاقتصادي للصراع المسلح على الأسر الحضرية السودانية**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة الصراع ، نوفمبر 2024،ص65، تم التصفح بتاريخ: 21-05-2025 ، على الموقع:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-

[2] موسى، عبده مختار، "**أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)** " ، مركز *دراسات الوحدة العربية*، ص18، تم التصفح بتاريخ: 21-15-2025، على الموقع:
.https://caus.org.lb/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-

– **توقف النشاط الاقتصادي** :توقف ما يقرب من 70% من النشاط الاقتصادي، وتعطلت سلاسل الإمداد، مما أثر على كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي

– **تدمير البنية التحتية** :دمرت نسبة كبيرة من البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات، المدارس، الطرق، الجسور، شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، خاصة في الخرطوم ومدن الإنتاج. فقد قطاع الخدمات 70% من وحداته.

– ارتفاع التضخم وانهيار العملة :شهدت معدلات التضخم ارتفاعا حادا، وانهارت قيمة العملة المحلية بشكل كبير، مما أدى إلى تدهور كبير في القوة الشرائية للمواطنين

– **تأثر القطاعات الإنتاجية** :تضرر القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه نحو 80% من السودانيين، وتوقف أغلب المصانع عن العمل، وتراجع إنتاج الذهب بشكل كبير. كما تأثر قطاع الطاقة بفعل النزاعات في المناطق الغنية بالنفط والغاز

– **أزمة إنسانية كارثية** :تفاقم الأمن الغذائي بشكل حاد، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل غير مسبوق، مما زاد الاعتماد على المساعدات الخارجية . تعاني المستشفيات من نقص حاد في الموارد والموظفين، مما يعيق توفير الخدمات الصحية الأساسية

– **تدهور التنمية البشرية** :توقف التعليم في معظم المناطق المتأثرة، وتسببت الحرب في فقدان جيل كامل من الأطفال فرصة التعليم، مما يهدد بتأثيرات طويلة الأمد على التنمية البشرية ورأس المال البشري في البلاد.[1]

المطلب الثاني: تأثير الأطراف الإقليمية في إذكاء النزاع السوداني

يعد تأثير الأطراف الإقليمية عاملا حاسما في تعقيد النزاع السوداني وتأجيجه، حيث أن السودان يقع في منطقة جيوسياسية حيوية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية لدول الجوار والقوى الإقليمية الأوسع ، و تتعدد مصالح هذه الأطراف وتتنوع أساليب تدخلها، مما يحول النزاع الداخلي إلى ساحة للنزاعات بالوكالة ويعيق جهود الحل السلمي .[2]

[1] ـ **المكان نفسه.**

[2] محمد أمين ياسين، **مجلس حقوق الإنسان يعتمد لجنة تقصي حقائق الحرب في السودان**،ص6، تم التصفح بتاريخ: 2025-05-22،على الموقع: https://rb.gy/7aw144/

أولا: دوافع ومصالح الأطراف الإقليمية

تتأثر الدول الإقليمية بالنزاع في السودان لدوافع ومصالح متعددة ومعقدة.

أ- **الأمن القومي ومخاطر عدم الاستقرار** :تتخوف دول الجوار من تداعيات عدم الاستقرار على حدودها، بما في ذلك تدفق اللاجئين وانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة، مما يهدد أمنها الداخلي واستقرارها ، أيظا هذا يدفعها أحيانا للتدخل لضمان عدم وصول الفوضى إليها.

ب- **المصالح الاقتصادية والثروات الطبيعية** : يمتلك السودان موارد طبيعية غنية، لا سيما الذهب والأراضي الزراعية الخصبة، بالإضافة إلى موقعه على البحر الأحمر حيث تسعى بعض القوى الإقليمية لتأمين وصولها إلى هذه الموارد أو السيطرة عليها، أو حماية استثماراتها القائمة، لا سيما تلك المتعلقة بالذهب التي كانت مصدرا رئيسيا لتمويل بعض الأطراف .

ج- **النفوذ الجيوسياسي وتوازن القوى** :يمثل السودان نقطة ارتكاز استراتيجية في منطقة الأفريقي والبحر الأحمر، وهي مناطق ذات أهمية بالغة للممرات التجارية العالمية لهذا تسعى دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز نفوذها في هذه المنطقة، سواء من خلال دعم حلفائها أو مواجهة نفوذ خصومها الإقليميين أو الدوليين .[1]

د- **المصالح الأيديولوجية والسياسية** :قد تدعم بعض الدول أطرافا معينة بناء على تقارب أيديولوجي أو سياسي، أو بهدف تعزيز نموذج حكم معين في السودان يتوافق مع رؤيتها السياسية أو أمنها الإقليمي .

ثانيا: أشكال التدخل الإقليمي في إذكاء النزاع

تتخذ التدخلات الإقليمية أشكالا متعددة تساهم في إطالة أمد النزاع وتأجيجه نذكر منها.

أ- **الدعم العسكري والمادي** :تقدم بعض الدول الدعم العسكري لأحد طرفي النزاع أو كليهما، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، والمساعدة اللوجستية، حتى توفير التدريب أو المقاتلين و على سبيل المثال، تشير تقارير إلى دعم بعض الدول للقوات المسلحة السودانية، بينما تتلقى قوات الدعم السريع دعما من دول أخرى، خاصة فيما يتعلق بالتحكم في مناجم الذهب وشبكات التهريب التي تتيح لها التمويل.

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **تأثير الفراشة: الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي**،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص15، تم التصفح بتاريخ:22-05-2025، على الموقع:https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/.

ب- الدعم المالي :تساهم المساعدات المالية في تمويل العمليات العسكرية وشراء لأسلحة، مما يسمح للأطراف المتحاربة بمواصلة القتال لفترات أطول دون الحاجة للبحث عن حلول سياسية .

ج- الوساطة المنحازة أو المتضاربة :على الرغم من وجود جهود وساطة إقليمية ودولية متعددة (مثل مبادرة جدة أو مبادرة دول الإيغاد)، إلا أن بعض هذه الجهود قد تكون منحازة لأحد الأطراف، أو تهدف إلى تحقيق مصالح معينة على حساب الحل الشامل والمستدام و إن هذا التعدد في المبادرات والجهات الوسيطة يعكس غالبا تضارب المصالح الإقليمية.

د- التصريحات السياسية والدبلوماسية :يمكن أن تؤثر التصريحات والمواقف السياسية لدول المنطقة في دعم أحد الطرفين، أو إضفاء الشرعية عليه، مما يقوي موقفه ويدفعه لمواصلة القتال بدلا من الانخراط بجدية في المفاوضات .[1]

ه- استغلال الموارد :تستغل بعض الأطراف الإقليمية ثروات السودان (مثل الذهب) التي تقع تحت سيطرة أحد طرفي النزاع، مما يوفر لهذا الطرف التمويل اللازم لمواصلة الحرب.

ثالثا: الانعكاسات على النزاع وجهود السلام:

يؤدي تدخل الأطراف الإقليمية إلى تعقيد النزاع السوداني بشكل كبير ويحول دون التوصل لحل مستدام.

أ- إطالة أمد النزاع :يساهم الدعم الخارجي في استمرار قدرة الأطراف المتحاربة على القتال، مما يقلل من فرص التوصل إلى حل سلمي ويزيد من المعاناة الإنسانية والدمار.

ب- تقويض جهود الوساطة :عندما تكون الأطراف الخارجية ذات مصالح متضاربة، يصبح من الصعب بناء توافق إقليمي ودولي حول حل موحد، مما يؤثر سلبا على فعالية جهود الوساطة ويدفع الأطراف الداخلية نحو التمسك بمواقعها .

ج- زيادة التجزئة والانقسامات الداخلية :قد يؤدي دعم الأطراف الإقليمية لمجموعات داخلية معينة (مثل الفصائل القبلية أو العسكرية) إلى تعميق الانقسامات داخل السودان وزيادة احتمالية تجزئة البلاد أو نشوء نزاعات فرعية .

[1] وائل أليكس، "**الاستيلاء العسكري على السلطة في السودان: الأبعاد الإقليمية والدولية**"، مؤسسة السلام العالمي ، ص 11.

د- تحويل السودان إلى ساحة حرب بالوكالة :تصبح البلاد ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية، مما يجعل مصير السودان رهينا للمصالح الخارجية بدلا من الإرادة الداخلية لشعبه وقدرته على تقرير مصيره.[1]

رابعا: النزاع الدولي على المصالح في السودان

إن النزاع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع مرتبط بنزاع نفوذ بين القوى الدولية مثل أمريكا وروسيا والصين. الولايات المتحدة تسعى للعودة إلى الساحة السودانية لمواجهة التواجد الروسي في البحر الأحمر والسودان، حيث لروسيا مصالح اقتصادية وعسكرية. من جهة أخرى، تسعى الولايات المتحدة لمواجهة القوة الاقتصادية الصينية في إفريقيا، خاصة في إريتريا. موقع السودان الاستراتيجي على البحر الأحمر يجعله هدفا مهما للقوى الدولية، كحلقة وصل بين شمال إفريقيا والبحر الأحمر.[2]

يبدو أن النزاع الداخلي في السودان سيستمر لفترة طويلة بسبب تعنت القوى المتنازعة ودخول القوى الإقليمية في النزاع، مما يزيد من تعقيد الوضع للبحث عن تحالفات مع القوى الدولية قد يعمق النزاع ويفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد، و من جانبها يجب على دول الجوار اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية لحماية أمنها وشعوبها من تداعيات النزاع السوداني.

المطلب الثالث: حدود وأدوار الأطراف الدولية في النزاع في السودان

تطرقنا إلى أهم الحدود :

أ- دور الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع في السودان

لتقدير تأثير الإدارة الأمريكية الجديدة لعام 2025 على الأزمة السودانية، يجب النظر في تحركات السياسة الخارجية المحتملة بناء على سياسات الإدارات السابقة.

من المتوقع أن تعطي الإدارة الأمريكية أهمية لأزمة السودان، والضغط باتجاه تسوية شاملة تدعم السلام والاستقرار، إذا تخلت الإدارة الجديدة عن تركيزها على القضايا الداخلية أو ملفات دولية أخرى، فقد لا تمنح الأزمة السودانية الأولوية من خلال دعم مبادرات إقليمية أو التوسط بشكل مباشر، حيث

[1] المكان نفسه.

[2] **- المكان نفسه.**

ستعتمد واشنطن أدواتها التقليدية مثل فرض العقوبات أو التهديد بها، خاصة على الأطراف المعرقلة للسلام الذي يؤسس على معطيات الواقع، مع تعزيز المساعدات الإنسانية والتنموية، حيث من المتوقع أن تزيد الإدارة الجديدة التمويل للمساعدات والإغاثة الإنسانية، مع الضغط لإزالة الحواجز أمام وصولها إلى المناطق المتضررة. [1]

تعد أدوار الأطراف الدولية في نزاع السودان محدودة ومعقدة بسبب تضافر عوامل داخلية وخارجية. يمكن تحليل هذه الحدود بشكل منهجي من خلال عدة محاور رئيسية.

ب- دور الصين في النزاع في السودان

واجهت الصين صعوبة في اتخاذ موقف حاسم تجاه الأزمة السودانية، في محاولة الموازنة بين سياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبين دعم حلفائها لأطراف النزاع غير الشرعية. ورغم دعواتها للتهدئة والتفاوض، لم تبادر بكين للوساطة، متبنية نهج "دبلوماسية المصالحات" كسياسة خارجية جديدة. يأتي هذا الموقف من إدراكها لتعقيدات المشهد السوداني الذي يتجاوز صراع السلطة ليصبح مواجهة دولية محتملة، مشابهة للنموذج الأوكراني.[2]

ج- دور روسيا في النزاع في السودان:

على الرغم من انشغالها بالعمليات العسكرية في أوكرانيا، أظهرت موسكو اهتماما ملحوظا بالصراع السوداني، حيث تجلى موقفها، الرسمي وغير الرسمي عبر مجموعة فاغنر، في عدة نقاط. فقد سارعت روسيا، ممثلة بسفارتها في الخرطوم ونائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، إلى الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار وحل النزاع عبر المفاوضات. كما تتبنى موسكو استراتيجية الحوار السلمي، مطالبة دول الجوار السوداني بالتعاون لتهدئة الأوضاع، وتنظر بإيجابية إلى الوضع الحالي معتبرة إياه أكثر هدوءا رغم استمرار النزاع. لكنها انتقدت عدم التزام طرفي النزاع بالهدنة، متهمة

---

[1]- مبارك أحمد، **أبعاد الموقف الأمريكي من الأزمة السودانية**، ص1، تم التصفح بتاريخ:23-05-2025 على الموقع:https://alqaheranews.net/news/23487/%D8%A3%D8%A8%D8%B9F .

[2] - شاهر الشاهر، **محددات الموقف الصيني من الحرب في السودان**، ص54، تم التصفح بتاريخ: 23-05-2025، من الموقع: https://www.almayadeen.net/research-papers/%D9%85%D8%AD%D8.

القوى الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، بالتورط في زعزعة استقرار السودان، في ظل حرب الاتهامات المتبادلة بينهما على الساحة الأفريقية.[1]

[1] – أحمد عسكر، **أبعاد الموقف الروسي من الصراع في السودان**، ص21، تم التصفح بتاريخ: 23-05-2025، على الموقع: https://apa-inter.com/post.php?id=6086.

خلاصة الفصل الثاني:

فقد تناولنا فيه النزاع في السودان (2019-2025)، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناولنا فيه جيوبوليتيك السودان، أما المبحث الثاني تضمن أسباب النزاع في السودان، وأخيرا المبحث الثالث و الذي درسنا فيه تصعيد النزاع في السودان في ظل تعدد الاطراف وتعدد مستوياته.

الفصل الثالث:

تأثير تصعيد النزاع في السودان

على الأمن الإقليمي (2019/2025)

تأثير تصعيد النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2025/2019)

يتناول هذا الفصل التصعيد الخطير للنزاع في السودان منذ أبريل 2023، وتأثيره العميق على الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي. فقد أدى الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وسط مرحلة انتقالية هشة بعد سقوط نظام البشير، إلى أزمة إنسانية حادة واضطرابات أمنية متفاقمة. كما تجاوزت تداعياته الحدود الوطنية، مهددة الاستقرار الإقليمي ومغيرة في خريطة التحالفات والنزاعات في المنطقة وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: التأثيرات السياسية والأمنية**
- ✓ **المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية**
- ✓ **المبحث الثالث: مستقبل الأمن الإقليمي على ضوء السيناريوهات المحتملة للنزاع السوداني**

المبحث الأول: التأثيرات السياسية والأمنية

يمتلك السودان موقعا استراتيجيا محوريا في منطقة إقليمية تشهد اضطرابات متزايدة، ما يجعله نقطة ارتكاز أساسية في التفاعلات السياسية والأمنية المؤثرة في القرن الأفريقي، والبحر الأحمر، ومنطقة الساحل. ومنذ سقوط نظام عمر البشير عام 2019، انخرطت البلاد في مرحلة انتقالية شديدة الهشاشة، تخللتها خلافات حادة بين المكونين العسكري والمدني، تصاعدت تدريجيا إلى أن بلغت ذروتها مع اندلاع صراع مسلح واسع في أبريل 2023، استمر حتى عام 2025. وقد أسفر هذا النزاع عن دمار هائل للبنية التحتية وتهديد لوحدة السودان الجغرافية والسياسية، كما امتدت تداعياته إلى خارج الحدود الوطنية، حيث ساهم في زعزعة استقرار دول الجوار وأعاد رسم توازنات القوى الإقليمية. وتنذر وتيرة العنف المتصاعدة، إلى جانب تدهور الأوضاع الإنسانية، بعواقب جسيمة قد تطال المنطقة بأكملها، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب الثالثة:

- ✓ **المطلب الأول: إنتشار تجارة الأسلحة**
- ✓ **المطلب الثاني: تهديد الاستقرار الاقليمي في السودان في ظل أجندة إقليمية متناقضة**
- ✓ **المطلب الثالث: تدفق اللاجئين وتأثيراته على الأمن الوطني لدول الجوار**

المطلب الأول: انتشار تجارة الأسلحة

أولا: أسباب انتشار الأسلحة في السودان

لا تستند قوات الدعم السريع على مؤسسات بالمعنى المتعارف عليه، فهي تدار من قبل قائدها الفريق أول محمد حمدان دقلو الشهير بـــ"حميدتي" وأخيه غير الشقيق عبد الرحيم دقلو وعدد من أفراد عائلتهم. وعلى الرغم من أنها تتحصل على رواتب الجنود من خزينة حكومة السودان منذ تأسيسها إلى ما قبل الحرب، فإن أمر التصرف فيها متروك لقيادة الدعم السريع.[1]

توجد إدارات في الدعم السريع، من بينها إدارة مالية خاضعة بالكامل للقيادة وهي تحدد الصرف والأولويات." وأشار العميد إلى أن الإدارة المالية تستعين بعسكريين من الجيش معاشيين وفي

[1] – منتدي الاعلام السوداني، **"تسليح المدنيين في السودان : فوضى الحرب تغذي انتشار السلاح وتعمق الانقسام"**، ص3، تم التصفح بتاريخ:18-05-2025 ، على الموقع : https://www.altaghyeer.info/ar/2025/02/12/% /.

الخدمة، غير أن تمدد الدعم السريع اقتصاديا جاء عقب مشاركته في حرب اليمن المعروفة بـــ "عاصفة الحزم"، والتي كان يتلقى فيها ملايين الدولارات مقابل إشراك جنوده في القتال، وكان يتصرف في الأموال بعيدا عن رقابة الدولة ومحاسبتها، إضافة إلى انفراده بتعدين الذهب في إقليم دارفور، خاصة منطقة جبل عامر، حتى أصبح حميدتي يتحكم بأكبر "ميزانية سياسية" للسودان، وهي أموال يمكن إنفاقها على الأمن الخاص، أو أي نشاط، دون أي مساءلة، وأصبحت شركة الجنيد، التي يديرها أقاربه، مجموعة ضخمة تغطي الاستثمار والتعدين والإنشاءات والنقل وتأجير السيارات والحديد والصلب، وكل هذه الإمبراطورية المالية خارج دائرة تدقيق ومراقبة الدولة.

وأشار عدد من الخبراء إلى أن قوات الدعم السريع كانت عند بداية الحرب أفضل تجهيزا من الجيش من حيث العتاد ومعينات الجنود والمركبات والسلاح الخفيف والمتوسط والثقيل. وقال اللواء "معاش" كمال إسماعيل: "قوات الدعم السريع قوات حديثة عمرها لا يتعدى عشر سنوات، لذلك كان وضع الجندي فيها أفضل." وتم دعم قوات الدعم السريع من الإمارات والسعودية قبل الحرب بموافقة من الدولة.

يقع السودان في بؤرة أحد أنشط أسواق السلاح في العالم، إذ أدت الصراعات المسلحة الطويلة الأمد، التي دارت رحاها في القرن الإفريقي، إلى عنف مسلح مزمن ونسب مرتفعة من النزوح الداخلي وتدفق اللاجئين يعد الأعلى في العالم. ويبدو أن هناك صلة وثيقة بين توافر الأسلحة وانعدام الأمن المتواصل في الاقليم، وهو أمر ما فتئ يساهم في عسكرة مجتمعاتها وإطالة أمد الكثير من الصراعات عبر الحدود والصراعات الداخلية.

وقد شددت اتفاقيات السلام التي عقدت مؤخرا، وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولي وعقوبات الحظر، على أهمية الحد من جميع أشكال نقل السلاح إلى السودان وتعدد المداخل والمصادر والفاعلين في تدفق السلاح إلى السودان حيث تشترك دول راعية وجماعات مسلحة أجنبية ومحلية وسماسرة في كامل سلسلة توريد السلاح.[1]

ثانيا: تجارة الأسلحة في السودان

يشهد السودان زيادة ملحوظة في تجارة الأسلحة، خصوصا في المناطق الحدودية مع إريتريا وإثيوبيا، في ظل الحرب المستمرة منذ أفريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

[1] – تقرير السودان، **"التقييم الأساسي للأمن الإنساني"**، (العدد 2، 2019)، ص 1.

اندلعت المعارك في 15 أبريل 2024، وأسفرت حتى الآن عن مقتل نحو خمسة آلاف شخص ونزوح 4.6 مليون. ومع انتشار السلاح في البلاد بسبب الحروب الأهلية المستمرة، أدى تصاعد العنف إلى زيادة كبيرة في الطلب على الأسلحة وارتفاع أسعارها بشكل ملحوظ[1].

يعتبر مثلث الحدود بين السودان و إريتريا و إثيوبيا من أبرز المناطق التي تشهد تجارة غير شرعية للأسلحة، نتيجة للنشاط المستمر للمجموعات المسلحة الإثيوبية و الإريترية ضد حكومات بلدانها. تركز هذه الأنشطة بشكل خاص على منطقة "البطانة"، التي تمتد من شرق السودان وصولا إلى العاصمة، وتشمل ولايات كسلا، القضارف، الجزيرة، ونهر النيل. وتعد هذه المنطقة ممرا رئيسيا لتهريب الأسلحة. في حين يتهم الجيش قوات الدعم السريع بأنها المستفيد الأكبر من شحنات الأسلحة المضبوطة، تنفي هذه القوات التهم الموجهة إليها[2].

عقب اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، قام سكان مدينة الجنينة في غرب دارفور بنهب أكثر من 9,000 قطعة سلاح من مخازن الشرطة، ما أدى إلى تحول الاشتباكات إلى قتال عرقي عنيف. أسفر ذلك عن نهب وحرق المحال التجارية، والمؤسسات، ومقار الدولة والمنظمات، قبل أن ينقطع الاتصال عن المدينة. كما تزايد القلق من امتداد هذا القتال إلى باقي إقليم دارفور، الذي يعاني من احتقان اجتماعي نتيجة لحرب مستمرة منذ عام 2003، والتي أسهمت في انتشار تجارة الأسلحة بمختلف أنواعها، بما في ذلك الصواريخ المضادة للطائرات.

من المحتمل أن تنخرط الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاق السلام في أكتوبر 2020، ولم يتم دمج مقاتليها في الجيش السوداني، في الصراع المستمر، خاصة أن حاكم الإقليم قد منحها سلطات واسعة في فرض الأمن. ومع ذلك، يرى أهالي دارفور المناهضون لتلك الحركات أنها ليست قوات نظامية أو محايدة، وذلك لأنها تتكون من قبائل معينة، مما يثير معارضتهم على أسس قبلية. أما فيما يتعلق بعدم قدرة الدولة على مواجهة العنف في السودان، فإن السبب الرئيسي في ذلك هو غياب

---

[1]– كيدان كيروس، **"الحرب الدائرة في السودان وآثارها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وما وراءها"**، تم التصفح بتاريخ 24-05-2025 على الموقع : https://www.policycenter.ma/publications/alhrb-aldayrt-fy-alswdan-watharha-ly-alamn-walastqrar-fy-mntqt-alqrn-alafryqy-wma.

[2]– **الحرب تنعش تجارة الأسلحة في شرق السودان**، ص45. تم التصفح بتاريخ 24-05-2025 على الموقع : https://www.aljazeera.net/news/2023/8/31/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%،

"الدولة" ذاتها، حيث أظهرت الإحصاءات الرسمية في فبراير 2023 أن أكثر من 8 ملايين قطعة سلاح في أيدي المواطنين[1] .

المطلب الثاني: تهديد الاستقرار الاقليمي في السودان في ظل أجندة إقليمية متناقضة.

سنتطرق الى النقاط الاتية:

أولا: تهديد الاستقرار الإقليمي في السودان

يهدد النزاع الدائر في السودان بزعزعة استقرار المنطقة ككل، فقد حذرت الأمم المتحدة من أن السودان يوشك على الانزلاق إلى فوضى قد تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي، نتيجة الانفلات الأمني الذي تشهده المدن السودانية وضعف الرقابة على الحدود، إضافة إلى التداخل الإثني بين السودان ودول الجوار. حيث تعد تشاد من أبرز الدول المتضررة من استمرار النزاع في السودان، حيث تواجه عدم استقرار سياسي بسبب نشاط الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام وداعش في منطقة بحيرة تشاد، بالإضافة إلى حركات التمرد مثل جبهة التغيير والوفاق التي تستغل الوضع الإقليمي المتأزم. حيث أن هناك احتمال أن تسعى هذه الحركات إلى نقل قواعدها من ليبيا إلى دارفور، ما قد يعطل جهود السلام بين السودان وتشاد ويزيد من تعقيد الوضع في دارفور، خاصة في ظل الانقسامات الإثنية بين الجماعات المسلحة. وبالمثل، يعتبر جنوب السودان من أكثر الدول المجاورة تضررا، حيث يعتمد 90% من اقتصاده على صادرات النفط عبر ميناء بورتسودان. وبالتالي، فإن تعطيل شحنات النفط نتيجة الصراع في الخرطوم قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي في جنوب السودان.[2]

ستضيف دول الجوار السوداني، مثل مصر وتشاد وجنوب السودان، أعدادا متزايدة من اللاجئين بسبب تصاعد الصراع وتعثر جهود الوساطة، مما يهدد الاستقرار الإقليمي. ويزداد الوضع تعقيدا بفعل ضعف الموارد والخدمات، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في عدد من دول الجوار.

---

[1] – يوسف بشير، **تطورات الوضع في السودان بعد اندلاع الحرب بين الجيش والدعم السريع** ، ص32، تم التصفح بتاريخ :2025-05-24 على الموقع: ./https://daraj.media/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1

[2]–– شيماء محي الدين، "الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 46، العدد 01،القاهرة، (2024)، ص ص، 383-384.

ثانيا: التداعيات الإقليمية لنزاع في السودان

أدى تصاعد النزاع في السودان إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية، مع انقطاع الخدمات الأساسية وتدهور الأوضاع المعيشية، مما يهدد بمزيد من الفوضى على المستوى الإقليمي. و قد أدى تصاعد العنف أدى إلى موجات لجوء كبيرة نحو دول الجوار مثل مصر وتشاد وإثيوبيا وإريتريا و جنوب السودان، كما ينعكس الصراع سلبا على مصالح الدول المطلة على البحر الأحمر، وعلى دول أخرى كالصين، التي تملك استثمارات وتجارات ضخمة في السودان، خاصة في قطاعات الموانئ والنفط .[1]

يقوض النزاع في السودان الاستقرار الإقليمي، إذ أن دول الجوار تعد الأكثر تضررا من حالة الفوضى الناتجة عن انقسام الدولة وانهيار مؤسساتها الأمنية، ما يخلق بيئة خصبة للإرهاب وفراغا أمنيا على الحدود. كما يؤدي هذا الوضع إلى زيادة موجات اللجوء، ويضعف قدرة السودان على التعاون مع مصر في قضايا استراتيجية مثل قضية سد النهضة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض اقتصاد جنوب السودان لمخاطر كبيرة نتيجة توقف تصدير النفط عبر ميناء بورتسودان، وتزايد النزوح السكاني.

ثالثا: الأجندات الإقليمية المتناقضة

يعكس النزاع السوداني مشهدا جيوسياسيا معقدا تتداخل فيه مصالح قوى إقليمية ودولية، حيث تسعى بعض الأطراف إلى الحفاظ على نفوذها أو توسيعه عبر دعم أطراف في الصراع لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية. في المقابل، تعاني دول الجوار من تداعيات مباشرة تشمل تهديدات أمنية وتدفق اللاجئين، ما يضغط على مواردها المحدودة. كما يحتدم التنافس الدولي حول موقع السودان الاستراتيجي وثرواته الطبيعية، مما يحوله إلى ساحة صراع إقليمي ودولي تعرقل جهود التسوية السلمية وتهدد استقرار المنطقة بأكملها.[2]

رابعا: تأثير الأجندات المتناقضة على الاستقرار الإقليمي

يعد تضارب الأجندات الإقليمية في الأزمة السودانية عاملا رئيسيا في تعقيد النزاع وإطالة أمده، إذ يؤدي دعم القوى الإقليمية لأطراف متناحرة بالمال والسلاح والنفوذ السياسي إلى تفاقم

---

[1]– إبراهيم فوزي، "الصراع السوداني، دوافع التصعيد والانعكاسات الإقليمية والسيناريوهات المحتملة"، **مجلة رؤى العالمية**، العدد 28، القاهرة، (2023)، ص ص 09–10.

[2]– أيمن أحمد المصطفى، **هل يكون السودان آخر الأزمات في المنطقة؟**، ص41 تم التصفح بتاريخ: 17–05–2025 على الموقع :https://www.aljazeera.net/blogs/2025/2/12/%D9%87%.

الانقسامات الداخلية واستنزاف موارد البلاد. يسهم هذا التدخل الخارجي في تقويض فرص الحل السلمي، ويضعف إمكانية التوصل إلى توافق وطني مستقل، حيث تسعى كل جهة خارجية إلى ترسيخ نفوذ حلفائها، مما يعمق الانقسامات القبلية والإثنية ويعرقل جهود بناء دولة سودانية موحدة ومستقرة.

على المستوى الإنساني، يتحمل المدنيون السودانيون العبء الأكبر نتيجة التدخلات الإقليمية واستمرار القتال، حيث تعرقل الأعمال العدائية إيصال المساعدات الإنسانية وتفاقم أزمات الغذاء والدواء والمأوى. وينذر استمرار هذه الأوضاع بموجات لجوء جديدة إلى دول الجوار، مما يشكل ضغطا إضافيا على مواردها المحدودة ويهدد استقرارها الداخلي[1].

يمثل استمرار النزاع في السودان تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي، إذ يهيئ مناخا مناسبا لانتشار الجماعات المسلحة والإرهابية، خاصة في ظل غياب سلطة مركزية قوية. كما أن الموقع الاستراتيجي للسودان على البحر الأحمر يضع الملاحة الدولية وخطوط التجارة العالمية في دائرة الخطر، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي إقليميا.

ويزيد تدخل القوى الإقليمية المتنافسة في دعم أطراف الصراع من احتمالية توسع النزاع إلى مدى إقليمية أوسع، مع تصاعد الاستقطاب وبروز بؤر توتر جديدة. من هنا، تصبح الحاجة ملحة لجهود إقليمية ودولية منسقة لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، وتيسير المساعدات الإنسانية، ودعم عملية سياسية شاملة بقيادة سودانية تأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الإقليمية وتعمل على بناء استقرار دائم في السودان والمنطقة.

المطلب الثالث: تدفق اللاجئين وتأثيراته على الأمن الوطني لدول الجوار

أسفر النزاع في السودان، منذ اندلاعه في 15 أبريل 2023، عن نزوح داخلي تجاوز 1.2 مليون شخص، بالإضافة إلى عبور نحو 400 ألف لاجئ ومهاجر الحدود إلى الدول المجاورة حتى نهاية مايو من العام نفسه، مع توقعات بارتفاع العدد إلى 800 ألف خلال ستة أشهر. استقبلت مصر النسبة الأكبر من اللاجئين بنحو 169 ألف شخص، تليها تشاد استقبلت حوالي 100 ألف لاجئ، ثم جنوب السودان 83ألف جنوب سوداني عائدون، و2.7 ألف لاجئ/ طالب لجوء سوداني و أفريقيا الوسطى حوالي 10.3آلاف لاجئ/ طالب لجوء سوداني و إثيوبيا حوالي 5.5 آلاف لاجئ ، وسط غياب بيانات دقيقة عن ليبيا وإريتريا. وتفاقم هذه التدفقات الضغوط الاقتصادية على الدول

[1]– عطا المنان بخيت، **الخاسرون والرابحون في لعبة التدخل الأجنبي في السودان**، تم التصفح بتايخ :29-04-2025، على الموقع : https://www.aljazeera.net/opinions/2024/4/19/%.

المستضيفة، التي تعاني بالفعل من أزمات اقتصادي ومناخية. كما ينذر موسم الأمطار الوشيك بكارثة إنسانية للاجئين في تشاد، وقد يدفع استمرار الصراع بالسودانيين للبحث عن ملاذ دائم خارج القارة الأفريقية[1].

[1]– هايدي الشافعي،**التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم التصفح بتاريخ (2023/05/22)، من : https://ecss.com.eg/34834/، بتاريخ: 2025/05/03.

المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

يعاني السودان من تفاقم خطير في أزماته الاقتصادية والاجتماعية المزمنة، بفعل الصراع المسلح المتصاعد و المستمرمنذ أبريل 2023، فقد أسفر النزاع عن دمار واسع في البنية التحتية، وتوقف النشاط الاقتصادي، وتفكك النسيج الاجتماعي، ما ينذر بكارثة إنسانية واقتصادية طويلة الأمد، تمتد تداعياتها إلى الإقليم بأكمله. وتعد مظاهر مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانهيار الخدمات الأساسية، من أبرز مؤشرات هذا الانهيار المتسارع، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ✓ **المطلب الأول: ترجع حركة التجارة البينية والاستثمارات الاقليمية**
- ✓ **المطلب الثاني: صعوبة التكفل باللاجئين في ظل فقر الدول المجاورة في السودان**
- ✓ **المطلب الثالث: اتشار الأمراض والأوبئة في ظل غياب الخدمات الصحية**

المطلب الأول: تراجع حركة التجارة البينية والاستثمارات الاقليمية

أثرت الحرب المدمرة على الاقتصاد السوداني وتداعياتها الشديدة على مختلف القطاعات. فقد أثر النزاع على الصناعات والزراعة والتعدين والخدمات، وأدى إلى تعطيل الخدمات العامة وعرقلة الوصول إلى الأسواق، ونتيجة لذلك شهدت البلاد نقصا حادا في السلع والخدمات الأساسية. ووفقا لتوقعات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية(IFPRI) ، خسر الاقتصاد السوداني نحو 15 مليار دولار حتى نهاية عام 2023، وهو ما يعادل 48% من الناتج المحلي الإجمالي للسودان. وقد أدت الحرب إلى انخفاض الإنتاج في القطاعات الرئيسية بنسبة 70% في الصناعة، 49% في الزراعة، و21% في الخدمات. كما فقد نحو 5.2 مليون شخص وظائفهم، أي نصف القوة العاملة في البلاد، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر إلى 65.6%، وهو ما يعادل 28.4 مليون شخص بنهاية عام 2023.

بالإضافة إلى ذلك، حذر مركز سوفان (2024) من أن استمرار النزاع قد يمتد إلى الدول المجاورة، مما يزيد من احتمالية تحول الصراع إلى نزاع إقليمي أوسع.[1]

[1]– كيدان كيروس، **مرجع سابق**، ص 41.

أولا: تهديد التجارة في دول الجوار

تسبب النزاع في السودان في تعطيل الإمدادات من السلع الأساسية التي يعتمد عليها العديد من دول الجوار اقتصاديا. تشمل صادرات السودان الذهب (بأكثر من 50% من إجمالي الصادرات)، الوقود 10%، البذور الزيتية 18%، والحيوانات الحية 7%، وهي سلع حيوية تؤثر على رفاهية الدول المجاورة مثل جنوب السودان، أفريقيا الوسطى، ومصر. هذه الدول تعتمد بشكل كبير على السلع السودانية مثل السكر والدقيق والزيوت، مما قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة في حال استمرار النزاع وتعطيل التجارة وبناء على معطيات الصراع الدائر ستتأثر تجارة مصر مع السودان التي تعد من أهم الشركاء التجاريين للسودان سواء في الاستيراد أو التصدير.

ثانيا: توقف الاستثمارات والمشروعات المشتركة

رغم العزلة الدولية التي واجهها السودان خلال فترة حكم عمر البشير نتيجة إدراجه ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، تمكن من جذب استثمارات خارجية ملحوظة، خصوصا من الصين والسعودية والإمارات ومصر. وقد تمركزت هذه الاستثمارات بشكل أساسي في القطاع الزراعي، ضمن إطار استراتيجيات الأمن الغذائي لدول الخليج، حيث بلغت الاستثمارات السعودية نحو 35 مليار دولار خلال عشر سنوات، توزعت على حوالي 250 مشروعا زراعيا، بينما تجاوزت استثمارات الإمارات 7 مليارات دولار، مع إعلانها عن خطة لضخ 6 مليارات دولار إضافية لإنشاء ميناء جديد على البحر الأحمر بهدف تأمين تدفق الإمدادات الغذائية.

كما شهد السودان تدفقا متنوعا للاستثمارات الأجنبية خلال العقود الأخيرة، شملت نحو 229 مشروعا مصريا بإجمالي رأس مال بلغ 10.8 مليارات دولار (2000–2013)، إلى جانب استثمارات صينية تجاوزت 5 مليارات دولار، وكويتية بحوالي 6 مليارات، وقطرية بنحو 4 مليارات دولار. كما تعززت العلاقات بمشروعات الربط البري و البحري والكهربائي. إلا أن استمرار النزاع المسلح يهدد استمرارية هذه الاستثمارات، كما حدث سابقا مع توقف مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان. وتظهر التقديرات أن ما يقارب مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية انسحب خلال الأيام العشرة الأولى من اندلاع الحرب في أبريل 2023، مع توقعات بتجاوز خسائر الاستثمارات المباشرة حاجز 20 مليار دولار في حال استمرار الصراع، مما ينذر بتداعيات سلبية مزدوجة على الاقتصادين السوداني والدول الشريكة.

وفي سياق متصل، تثار مخاوف حول العاملين في تلك المشروعات الاستثمارية إذا توقفت أو تم تصفيتها، حيث سيكون عليهم العودة إلى بلادهم، الأمر الذي قد يزيد من نسبة البطالة ، وهو ما يمثل ضغطا على اقتصاد الدول المستثمرة في السودان.

المطلب الثاني: صعوبة التكفل باللاجئين في ظل فقر الدول المجاورة في السودان

يشكل تدفق اللاجئين السودانيين إلى دول الجوار الهشة اقتصاديا ضغطا كبيرا يهدد استقرارها، حيث يؤدي العبء الإنساني المتزايد إلى إرهاق مواردها المحدودة، ويعرض قدرتها على تلبية احتياجات سكانها للخطر، ما قد يزعزع استقرارها الداخلي .

أولا: الضغط على الموارد المحدودة للدول المضيفة الفقيرة

تواجه الدول المجاورة للسودان أزمة إنسانية متصاعدة بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين،[1] في وقت تعاني فيه هذه الدول من تحديات تنموية واقتصادية مزمنة. ويؤدي هذا الضغط إلى استنزاف الموارد الغذائية والمائية المحدودة، مما يفاقم انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع الأساسية، ويؤثر سلبا على كل من اللاجئين والسكان المحليين. كما يهدد الاستهلاك المتزايد للمياه بتفاقم أزمة المياه، واندلاع نزاعات محلية، وزيادة خطر الأمراض المرتبطة بتلوث المياه.

تعاني الدول المجاورة للسودان من ضعف مزمن في خدماتها الأساسية، وهو ما تفاقم مع تدفق اللاجئين بسبب النزاع. فأنظمة الصحة، التي تعاني من نقص التمويل والمستلزمات والكوادر، أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، ما يهدد بانهيار الرعاية الصحية وانتشار الأمراض. كما أن قطاع التعليم يواجه تحديات كبيرة بسبب اكتظاظ المدارس ونقص الموارد، ما يعرض آلاف الأطفال، خاصة اللاجئين، لخطر الانقطاع عن التعليم. إضافة إلى ذلك، يؤدي تدهور خدمات الصرف الصحي إلى تفاقم مخاطر تفشي الأمراض والأوبئة، خاصة في المخيمات والمناطق المكتظة، مما يشكل تهديدا صحيا وإنسانيا خطيرا في المنطقة[2].

أما البنية التحتية في الدول المجاورة للسودان تعاني من هشاشة شديدة تعيق قدرتها على استيعاب موجات النزوح الكبيرة الناتجة عن الصراع السوداني. فالمرافق السكنية غير كافية، مما يجبر اللاجئين على العيش في ظروف غير إنسانية، بينما تعرقل شبكات الطرق المتهالكة وصول المساعدات

---

[1]– إيمان كمال الدين، **اللاجئون السودانيون.. مأساة لم ينهها عبور الحدود**، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2-05-2025، على الموقع: https://www.aljazeera.net/health/2024/12/22/%D8%A7%D9%84%D9%.

[2]–المكان نفسه.

الإنسانية إلى المناطق النائية. كما أن إمدادات الطاقة غير المستقرة تحول دون توفير خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم في المخيمات والمجتمعات المضيفة، ما يزيد من تدهور الأوضاع المعيشية. هذا الوضع تفاقم التحديات اللوجستية ويثقل كاهل المجتمعات المضيفة التي تعاني أصلا من ضعف الموارد[1].

ثانيا: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

أ-الاجئين

يسهم تدفق اللاجئين السودانيين في تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة، إذ يؤدي إلى زيادة الضغط على سوق العمل المحدود. وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة أساسا، تزداد المنافسة بين اللاجئين والسكان المحليين، خاصة في القطاعات غير الرسمية منخفضة الأجور. هذا الوضع يهدد بارتفاع نسبة البطالة المحلية، ويؤجج مشاعر الاستياء ويفاقم التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مما ينذر باضطرابات اجتماعية ويزيد من هشاشة الاستقرار الداخلي في تلك الدول.

وعلى صعيد الاقتصاد المحلي: تزايد أعداد اللاجئين في الدول المضيفة يؤدي إلى ضغط اقتصادي كبير، حيث يرفع الطلب على السلع والخدمات الأساسية، مما يتسبب في ارتفاع التضخم وأسعار الغذاء، الوقود، والإيجار. هذا يعزز معاناة السكان المحليين ويؤثر على قدرتهم الشرائية، ما يفاقم الأوضاع المعيشية ويولد مشاعر سلبية تجاه اللاجئين.

أما على الجانب الاجتماعي: تتسبب الاختلافات الثقافية واللغوية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في توترات اجتماعية، تتفاقم بسبب الضغوط الاقتصادية والمنافسة على الموارد المحدودة. هذه التوترات قد تجعل السكان المحليين يرون اللاجئين كعبء إضافي، مما يتطلب جهودا لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي[2].

ب-المجاعة

[1] – إبراهيم محمد، **"الأزمة السودانية: مفوضية اللاجئين تدق ناقوس الخطر بشأن أعداد الفارين من الصراع إلى جنوب السودان**،أخبار الأمم المتحدة ، منظور عالمي قصص إنسانية"، ص5، تم التصفح بتاريخ: 2025/05/07 ، على الموقع: https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137381.

[2] – **المكان نفسه.**

وفقا لأحدث بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، يتفاقم خطر المجاعة في السودان، حيث امتد ليشمل خمس مناطق جديدة في شمال دارفور، بالإضافة إلى 17 منطقة أخرى مهددة بمستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي بسبب استمرار القتال. يحتاج أكثر من 30 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة، بينما يعاني 25 مليون سوداني من الجوع الحاد. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 8 ملايين شخص قد ينزلقون إلى مرحلة الطوارئ، بما في ذلك 3.7 مليون طفل دون الخامسة، بالإضافة إلى النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من سوء التغذية الحاد. وتقدر الاحتياجات المالية لتغطية تداعياتها بنحو 6 مليارات دولار، في حين تم تأمين 252.6 مليون دولار فقط حتى الآن .[1]

ثالثا:الاعتماد على المساعدات الدولية

تواجه الدول المضيفة للاجئين السودانيين تحديات كبيرة في توفير المساعدات الإنسانية اللازمة لهم، حيث تكون هذه المساعدات غير كافية أو غير مضمونة الاستمرار. تأخر وصول المساعدات أو صعوبة توزيعها يزيد من معاناة اللاجئين ويضاعف الأعباء على المجتمعات المضيفة لذلك، تبرز الحاجة إلى حلول أكثر استدامة وطويلة الأمد لأزمة اللاجئين.[2]

رابعا: التحديات الأمنية

يعد تدفق اللاجئين تحديا أمنيا كبيرا للدول المضيفة، حيث يزداد الضغط الأمني مع وصول أعداد كبيرة من النازحين. قد تستغل جماعات مسلحة أو إجرامية الفوضى في المناطق الحدودية ومخيمات اللاجئين، مما يزيد من مخاطر الجريمة والعنف. قد تحاول هذه الجماعات تجنيد الأفراد أو تنفيذ أنشطة غير مشروعة، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات أو شن هجمات. يتطلب هذا الوضع تعزيز اليقظة الأمنية وتعاونا دوليا لحماية الأمن والاستقرار[3].

المطلب الثالث: انتشار الأمراض والأوبئة في ظل غياب الخدمات الصحية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى إنتشار المجاعة في السودان و تأثير الحروب على انتشار الأمراض والأوبئة وفقا لما يلي:

---

[1]– المكان نفسه.

[2]– **دراسة حول الهجرة الدولية في السودان،** (بيروت: الإسكوا ، 2020)، ص ص، 5–6.

[3]– كيد انكيروس، الحرب الدائرة في السودان وآثارها على الأمن و الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي و ما وراءها، (2024)، ص 8، تم التصفح بتاريخ: 25–05–2025.

أولا: إنتشار المجاعة في السودان

النزاع المستمر بين الجيش السوداني وقوات "الدعم السريع" تجاوز عامه الثاني، يعد من أوسع الصراعات في تاريخ السودان الحديث منذ استقلاله في 1956. فالحرب امتدت لتشمل 14 ولاية من أصل 18، ما خلف عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية ضخمة تقدر بمليارات الدولارات ، و مع نزوح ملايين الأشخاص وارتفاع معدلات الجوع، حيث أصبح 25 مليون شخص مهددين بالجوع، بسبب استغلال أطراف الصراع للغذاء كسلاح من خلال تعطيل وصول المساعدات الإنسانية.[1]

فيما عارض وزير الزراعة السوداني، أبو بكر محمد البشرى، تقارير الأمم المتحدة بشأن نقص الغذاء في السودان، مؤكدا أن البلاد لديها إنتاج وفير من الذرة الرفيعة والدخن، حيث بلغ 6 ملايين طن من المحاصيل رغم استمرار الحرب، مقارنة بـــ3.3 مليون طن و687 ألف طن عند إعلان المجاعة.

ومع ذلك، أقر بوجود تحديات لوجستية تعيق توصيل الغذاء إلى المناطق التي تشهد نزاعات نشطة، خاصة في دارفور وكردفان..

كما أن السودان لن يشهد مجاعة فمن الطبيعي أن تعاني أي دولة تخوض حربا من تداعياتها، سواء في ارتفاع أسعار المواد الغذائية أو زيادة معدلات الفقر وفقدان مصادر الدخل، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم، فهذه عواقب اقتصادية حتمية في ظل الحرب[2]."

ثانيا: تأثير الحروب على انتشار الأمراض والأوبئة

لا تتوقف آثار النزاع في السودان عند الحدود المادية فقط، ولكنها تمتد لتصل أبعادا إنسانية؛ حيث إن قضية انتشار الأمراض والأوبئة تعد أحد التداعيات الإستراتيجية لنزاع؛ بسبب انهيار النظام

---

[1]– إشراقة علي عبدالله ، "**السودان خارج دائرة الأمن الغذائي والدوائي... ولا أفق**"، ص 7، تم التصفح بتاريخ: 20-05-2025 على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/620753/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D،

[2]– إيمان كمال الدين، "**ثنائية الأوبئة والحرب تحصد أرواح سكان الخرطوم**"، ص5، تم التصفح بتاريخ 20-05-2025 على الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2024/9/22/%D8%AB%D9%86%D8.

الصحي، وزيادة النزوح الداخلي والخارجي؛ ما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، ومن أهم ملامح تأثير النزاعات من الناحية الصحية:

أ- انهيار البنية التحتية الصحية: ادى الوصع الحالي في السودان إلى تدمير البنية التحتية للدولة بشكلٍ عامٍ؛ بسبب استخدام القنابل والمتفجرات والأسلحة الثقيلة، وفي الكثير من الأحيان، يتم استهداف المستشفيات والوحدات الصحية والمراكز الطبية بشكلٍ متعمدٍ؛ بحيث تعجز الدولة عن توفير الخدمات الأساسية وتقديم الرعاية الصحية لمواطنيها، إلى جانب عدم وصول الإمدادات الطبية؛ بسبب حالة الحصار التي تفرض على بعض المناطق، ما يسبب انهيارا للنظام الصحي وتفشي الأمراض والاوبئة المعدية بين المواطنين.

ب- تشريد السكان: يعد هذا النزوح السكاني محفزا رئيسيا لتفشي الأوبئة والأمراض على نطاق واسع، لا يقتصر تأثيره على السودان فحسب، بل يمتد ليشمل الدول المجاورة كتشاد ومصر وجنوب السودان عبر الحدود، حيث تتفاقم الأزمة بشكل خاص في المخيمات المكتظة بالنازحين، التي تعاني من نقص جذري في البنية التحتية الصحية الأساسية، والنقص الحاد في إمدادات المياه النظيفة، وأنظمة الصرف الصحي الملائمة، والخدمات الطبية الضرورية، مما يخلق بيئة مثالية لانتشار الأمراض المعدية كالـــكوليرا، والـــحصبة، والـــملاريا، إضافة إلى تفاقم حالات سوء التغذية الحاد، ان هذا الوضع المتردي يهدد حياة الملايين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء، والأطفال، وكبار السن[1].

[1] - أسماء حسن، "**تأثير الحروب على انتشار الأوبئة والأمراض في أفريقيا**"، ص58،تم التصفح بتاريخ: 14-05-2025،على الموقع: https://shafcenter.org/%D8%AA/.

المبحث الثالث: مستقبل الأمن الإقليمي على ضوء السيناريوهات المحتملة للنزاع السوداني

يشكّل النزاع السوداني الحالي تحديا خطيرا، ليس فقط للسودان نفسه بل للأمن الإقليمي برمّته . فالآثار المحتملة لهذا الصراع تحمل في طياتها سيناريوهات متعددة قد تغيّر موازين القوى وتفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة شديدة الترابط والحساسية.، لذا أصبح من الضروري فهم هذه السيناريوهات وتحليل تداعياتها المستقبلية بشكل معمّق وذلك لتحديد أفضل مسارات العمل الممكنة والتخفيف من المخاطر المتزايدة. وسيتم التطرق إلى:

- ✓ **المطلب الاول: سيناريو استمرار النزاع**
- ✓ **المطلب الثاني: سيناريو انتهاء النزاع**

المطلب الاول: سيناريو استمرار النزاع

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مايلي:

أولا: سيناريو: استمرار الحرب

يمثل هذا السيناريو الرؤية المتشائمة لما قد تؤول إليه الأوضاع في السودان في ظل لتصعيد العسكري المستمر والتطورات الميدانية المتلاحقة، لاسيما في ظل الانقسامات المتعمقة في ولايات مثل دارفور والخرطوم. ويبدو أن هذا السيناريو، المشابه للحالة الليبية، ليس بعيدا عن الواقع، خاصة مع استمرار المواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم لسريع ، وإذا ما استمر الوضع على هذا النحو، فإن التداعيات لن تقتصر على السودان وحده، بل ستمتد لتشمل دول الجوار الهشة أمنيا، مثل جنوب السودان وتشاد، ما يعمق حالة عدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. وفي ضوء هذا الواقع، فإن ستمرار الحرب لن يجاب لأي طرف مكاسب حقيقية، بل سيزيد من الخسائر البشرية والمادية، ويُفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها السودان. لذلك، يظل لحوار الوطني هو الخيار الأمثل، ويتطلب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تُجمع عليها لقوى المدنية والعسكرية، بدعم ومراقبة دولية تضمن التزام جميع الأطراف، بما يحقق صلحة الشعب السوداني ويوقف النزيف الإنساني المدمر.[1]

إن استمرار النزاع في السودان منذ عام 2019 وحتى عام 2025 كان له، وستظل تداعيات كبيرة على الأمن الإقليمي.

[1] – أحمد إمبابي، **مرجع سابق**. ص31

تصاعد أزمة اللاجئين: أدى الصراع بالفعل إلى أزمة لجوء جماعي، حيث فر ملايين الأشخاص لدول مجاورة مثل تشاد وجنوب السودان وإثيوبيا، واستمرار الحرب سيؤدي إلى تفاقم هذا الوضع، مما يثقل كاهل الموارد المحدودة بالفعل للدول المضيفة وربما يزعزع استقرارها.

يمكن أن يؤدي تدفق اللاجئين إلى توترات اجتماعية، والتنافس على الموارد الشحيحة، والضغط على البنية التحتية في المناطق المستقبلة.[1]

ثانيا: العنف العابر للحدود

تزيد الحدود التي يسهل اختراقها وتورط جماعات مسلحة مختلفة من خطر امتداد العنف إلى الدول المجاورة. يمكن أن يتجلى ذلك في اشتباكات مسلحة وعمليات سطو مسلح وتحركات للأسلحة عبر الحدود، مما يزيد من زعزعة استقرار المناطق الهشة بالفعل، **و** يمكن للجهات الإقليمية التي تدعم إما القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع أن تزيد من تاجيج الصراعات بالوكالة في الدول المجاورة، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة وربما جر قوى إقليمية أخرى إلى الصراع.

ثالثا: زيادة الأنشطة غير المشروطة

يوديُ الصراع المستمر إلى تأكل سلطة الدولة في السودان، خاصة في المناطق الحدودية. يمكن أن تستغل منظمات الجريمة العابرة للوطن والجماعات لمتطرفة هذا الفراغ في السلطة، مما يؤدي إلى زيادة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر، مما يؤثر على المنطقة بأكملها.

رابعا: الكارثة الإنسانية وتداعياتها الأمنية والاقليمية

أدت الحرب إلى تعطيل كبير في الإنتاج الزراعي وسلاسل الإمداد، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي والمجاعة على نطاق واسع. يمكن أن يزيد ذلك من زعزعة استقرار المنطقة حيث تتنافس السكان على الموارد المتضائلة ويعبرون الحدود بحثا عن الغذاء والمعيشة.. تحذر الأمم المتحدة من وقوع أكبر أزمة جوع في العالم في السودان.

[1] شيماء محي الدين، "الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، **مجلة الدراسات الإفريقية،** (المجلد 46"، العدد 1، جانفي2024)، ص ص،392-391.

المطلب الثاني: سيناريو انتهاء النزاع

بافتراض أن الحرب في السودان يمكن أن تنتهي نظرا لمجريات الحرب التي تبين سيطرة واضحة للجيش في مقابل تراجع قوة الدعم السريع و خسارتها لولايات كثيرة اخرها الخرطوم (وهو سيناريو متفائل نظرا للوضع الحالي)، فان تداعياتها على الأمن الاقليمي ستكون أقل حدة و تخفيف الكثير من الضغوط رغم تعقيدها و تعدد أوجهها و ذلك من خلل:[1]

أولا: تراجع أزمة اللاجئين

من المرجح أن يشهد تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة تباطؤا، وربما يبدأ بعض اللاجئين في العودة إلى ديارهم تدريجيا، وهذا سيخفف الضغط على موارد الدول المضيفة وبنيتها التحتية. ومع ذلك، سيظل إعادة توطين وإعادة إدماج اللاجئين تحديا كبيرا وطويل الأمد بالنسبة للسلطة في السودان ما بعد الحرب .

ثانيا: انحسار العنف عبر الحدود

مع توقف القتال المنظم، من المحتمل أن ينخفض مستوى العنف عبر الحدود. ومع ذلك، قد تستمر بعض التوترات المحلية والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود بسبب انتشار الأسلحة وتفكك هياكل الدولة خلال الحرب.

ثالثا: تحسن الوضع الإنساني

من المرجح أن يتحسن الوصول إلى المساعدات الإنسانية بشكل كبير، مما يخفف من حدة أزمة الغذاء والصحة. ومع ذلك، ستبقى الاحتياجات الإنسانية هائلة لفترة طويلة بسبب الدمار الذي خلفته الحرب.

لكن انتهاء الحرب قد تصاحبه مظاهر سلبية و منها:

رابعا: تحديات ومخاطر أمنية مستمرة

أ- انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة: ستترك الحرب كميات هائلة من الأسلحة منتشرة في جميع أنحاء البلاد والمنطقة، وقد تجد هذه الأسلحة طريقها إلى جماعات مسلحة أخرى في دول، مما يزيد من زعزعة الاستقرار وتأجيج صراعات قائمة أو نشوء نزاعات جديدة، كما أن تفكك بعض الوحدات العسكرية وشبه العسكرية قد يؤدي إلى ظهور جماعات مسلحة غير خاضعة للدولة.[2]

---

[1] - أحمد حافظ، ديانا جرار، **"الحرب في السودان مستمرة.. ما سيناريوهات العام الثالث؟"**، تم التصفح بتاريخ: 2025/04/15)، على الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2025/4/15/%D8%A7%D9.

[2] - **عبد الباقي الظافر، "تحديات وسيناريوهات محتملة.. كيف يبدو السودان"**، ص54، تم التصفح بتاريخ:16-05-2025، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/.

ب- استمرار التوترات العرقية والإقليمية: قد لا يؤدي انتهاء الحرب بالضرورة إلى تراجع التوترات العرقية التي كانت من بين أسباب الصراع، كما يمكن أن تظل هذه التوترات كامنة وتندلع مرة أخرى في المستقبل، مما يهدد الاستقرار الإقليمي نظرا لوجود تداخلات قبلية و عرقية بين السودان و دول الجوار مما يؤدي الى اذكاء النزاع مستقبلا في أي من الدول.

ج- فراغ السلطة والمناطق الخارجة عن القانون: حتى مع وجود اتفاق سلام، قد تظل بعض المناطق في السودان خارج سيطرة الحكومة المركزية لفترة من الوقت. يمكن أن تصبح هذه المناطق ملاذا أمنا للجماعات المسلحة والإجرامية، مما يشكل تهديدا أمنيا للدول المجاورة في الاقليم المضطرب أصلا .

د- التدخلات الإقليمية المستمرة: حتى بعد انتهاء الحرب، قد تستمر بعض القوى الإقليمية في محاولة ممارسة نفوذها في السودان، مما قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار الهش وإثارة توترات جديدة.

ه- التحديات الاقتصادية: سيترك النزاع اقتصادا سودانيا مدمرا. سيستغرق التعافي الاقتصادي منه سنوات عديدة وسيتطلب استثمارات كبيرة. يمكن أن يؤدي استمرار التدهور الاقتصادي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار، مما يؤثر على المنطقة بأكملها من خلال حالات الهجرة غير الشرعية أو ظاهرة استغلال الأطفال في الأعمال الحربية ، فضلا عن انتشار دور المرتزقة.

لكن سيناريو انتهاء الحرب قد يرفع من :[1]

- **فرص محتملة لإمكانية التعاون الإقليمي:** قد يوفر انتهاء الحرب فرصة جديدة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات مثل إدارة الحدود، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتنمية الاقتصادية، خاصة في ظل جهود تركز على التنمية والاستقرار و مع انتهاء النزاع يمكن للمجتمع الدولي والجهات الإقليمية تركيز جهودها ومواردها على دعم التنمية المستدامة والاستقرار في السودان، مما يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأمن الإقليمي على المدى الطويل.

في الختام، حتى مع انتهاء الحرب في السودان فإن تداعياتها على الأمن الإقليمي متكون مستمرة ومعقدة. في حين سيتم تخفيفٌ من بعض الضغوط الفورية، ستظل هناك تحديات ومخاطر أمنية كبيرة تتطلب معالجة دقيقة وجهودا إقليمية ودولية متضافرة لضمان استدامة السلام ومنع تجدد النزاع وتأثيراته السلبية على الأمن الاقليمي .

[1] - **أحمد حافظ، ديانا جرار**، مرجع سابق ،ص25

خلاصة الفصل الثالث:

فيما تناول فيه تأثير تصعيد النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2025/2019)، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه التأثيرات السياسية والأمنية في السودان، أما المبحث الثاني فتضمن التأثيرات الإقتصادية و الإجتماعية في السودان، وأخيرا المبحث الثالث بعنوان مستقبل الأمن الإقليمي على ضوء السيناريوهات المحتملة للنزاع السوداني، و التي إمتدت تأثيراتها إلى دول الجوار الإقليمي.

خاتمة

تم تناول موضوع الدراسة الذي تمحورت إشكاليته حول **كيف أثرت النزاع في السودان على الأمن الإقليمي في الفترة الممتدة بين 2025/2019 ؟**، وقد تمت معالجة الإشكالية على إمتداد 3 فصول إنطلاقا من الفرضيات الواردة بمقدمة البحث. لذا سيتم في إطار هذه الخاتمة الوقوف على الإجابة على الإشكالية، و إختبار الفرضيات، وما تم التوصل إليه من نتائج كإجابة على الإشكالية و الفرضيات السابقة، نخلص إلى:

وتخلص دراستنا للنتائج التالية:

– إن فهم النزاع الراهن في السودان على أنه نتيجة حتمية لترسخ العسكرة في عمق النظام السياسي للبلاد، فلطالما هيمنت المؤسسة العسكرية على الحكم لسنوات طويلة، سواء عبر الانقلابات المباشرة أو من خلال نفوذها الطاغي على الحكومات المدنية المتعاقبة.

– إن تواصل وتصاعد النزاع في السودان خطرا مباشرا ومتزايدا على أمن واستقرار دول الجوار، وتتجاوز تداعياته الخطيرة الحدود السودانية لتهدد المنطقة بأسرها.

– كشف النزاع عن ضعف البنية الأمنية الإقليمية والترابط الوثيق بين استقرار دول الجوار، حيث لم يعد النزاع شأنًا داخليًا سودانيًا فحسب .

– أدت التدفقات الهائلة للاجئين والنازحين إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة على الدول المجاورة، واستنزاف مواردها وإثارة توترات .

– خلق الفراغ الأمني في مناطق النزاع بيئة خصبة لانتشار الأسلحة وتمدد نفوذ الجماعات المتطرفة والإرهابية، مما يهدد استقرار دول أخرى ويقوض جهود مكافحة الإرهاب .

– أدى تداخل المصالح الإقليمية والدولية في النزاع السودانية إلى تعميق الخلافات وتأجيج النزاعات بالوكالة، مما يعيق التوصل إلى حل سلمي مستدام .

– استمرار النزاع أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية الكارثية داخل السودان وتوسع دائرة عدم الاستقرار الإقليمي، مع خطر نشوب نزاعات جديدة .

– أصبح السودان ساحة تنافس للقوى الإقليمية والدولية، التي تدعم أطراف النزاع لحماية مصالحها، و هذا التدخل الخارجي يعقد الأزمة ويعيق الحل السلمي، مما يهدد بتعميق الانقسامات وتغيير موازين القوى بالمنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع

1- الكتب:

1. أحمد محمود عادل ، **الأمن القومي العربي** ، (القاهرة: JSBN للنشر والتوزيع، 1990).

2. إسماعيل معراف،**الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2009).

3. تقرير السودان، "**التقييم الأساسي للأمن الإنساني**"، (العدد 2، 2019)، ص 1.

4. جيمس دوراتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ديسمبر 1985).

5. حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (الجزائر: منشورات خير الجليس، 2007).

6. حماد كمال، **النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998).

7. **دراسة حول الهجرة الدولية في السودان**، (بيروت: الإسكوا ، 2020)، ص ص، 5-6.

8. زياد الصمادي، **حل النزاعات :نسخة منقحة للمنظور الأردني**، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009.

9. علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، ، (تونس- الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط4، 1983).

10. عمر المجيد، **العلاقات المدنية-العسكرية في السودان: من الاستقلال إلى ثورة ديسمبر**، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، 2020).

11. كيد انكيروس، الحرب الدائرة في السودان وآثارها على الأمن و الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي و ما وراءها، (2024).

12. محمد أحمد عبد الغفار ، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية** ،ج1 ،(الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2003).

13. محمد نصر مهنا ، خلدون ناجي معروف ، **تسوية المنازعات الدولية – مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط-**، (القاهرة: دار غريب) ، 1993.

14. ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت:** دار الكتاب العربي, 1985).

15. نعوم تشومسكي، "**الدولة الفاشلة: إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**"، تر: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007) .

16. هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، (الأردن: دار الحامد للنشر، 2012).

17. وائل أليكس، "**الاستيلاء العسكري على السلطة في السودان: الأبعاد الإقليمية والدولية**"، مؤسسة السلام العالمي .

2- المذكرات والرسائل

1. بن قاصير موسى ، **أثر النزاعات الإثنية على أمن و استقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة " دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور بالسودان"** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية ، (جامعة قسنطينة 3 صالح بو بندير: كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، 2018/2017).

2. الحاج مبطوش، **الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي**، رسالة ماجستير في الحقوق، (جامعة البليدة: كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2005).

3. محمد الصالح جمال، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام LMD، (جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019/2018).

4. محمد سعيد آلعياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض** ، رسالة الماجستير في القيادة الأمنية، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، آلية الدراسات العليا، 2006).

5. نور دين شعباني ، **علاقات ممالك السودان الغربي بدول المغرب الإسلامي و آثارها الحضارية بين القرنين الخامس والتاسع الهجريين**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، 2006/2005).

6. هبة لبيب الرحمان زرد، **التنوع الثقافي و أثره على الخيار السياسي في السودان دراسة حالة جنوب السودان (2005/1989)**، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة، مصر، 2007).

3- المجلات والمقالات:

1. أحلام فطيسة، دور الجيش في المسار الانتقالي للسودان بعد حراك 19 ديسمبر2018 ، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية**، المجلد 09، العدد 02،(2021).

2. أحمد إمبابي، "أزمة السودان و إشكالية الإنتقال السياسي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد232 ، (أفريل2023).

3. أحمد حسن الحاج علي ،" الإنقلاب العسكري بدنزلة عملية سياسية :الجيش و السلطة في السودان"،**مجلة سياسات عربية** ، العدد 24 ، جانفي (2017).

4. سمية بلعيد، السودان بعد الاتفاق الإطاري : فرضية التفكيك في ظل الانقسام النحبوي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد08، العدد01 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2024).

5. شيماء محي الدين، "الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 46، العدد 01،القاهرة، (2024).

6. عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية": خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر: العدد5، جوان2011).

7. فوزي إبراهيم ، "الصراع السوداني، دوافع التصعيد والانعكاسات الإقليمية والسيناريوهات المحتملة"، **مجلة رؤى العالمية**، العدد 28، القاهرة، (2023).

8. محمود حاتم عبد القادر ، الصراع السياسي و القبلي في السودان بين(1989م و 2024 م) دراسة تحليلية للتأثيرات الاجتماعية و السياسية على تفاعل الدولة مع المجتمع و تشكيل الهوية الوطنية، **المجلة الدولية للدراسات الإنسانية**، ، المجلد 4، العدد 01،السودان، (2025).

4- المواقع الإلكترونية:

1. "**التأثير الاجتماعي والاقتصادي للصراع المسلح على الأسر الحضرية السودانية**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة الصراع ، نوفمبر 2024،ص65، تم التصفح بتاريخ: 21-05-2025 ، على الموقع:

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-

2. إبراهيم محمد، "**الأزمة السودانية: مفوضية اللاجئين تدق ناقوس الخطر بشأن أعداد الفارين من الصراع إلى جنوب السودان**، أخبار الأمم المتحدة ، منظور عالمي قصص إنسانية"، ص5، تم التصفح بتاريخ: 2025/05/07 ، على الموقع:

https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137381.

3. أحمد حافظ، ديانا جرار، "**الحرب في السودان مستمرة.. ما سيناريوهات العام الثالث؟**"، تم التصفح بتاريخ: 30-04-2025، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/politics/2025/4/15/%D8%A7%D9.

4. أحمد عسكر، **أبعاد الموقف الروسي من الصراع في السودان**، ص21، تم التصفح بتاريخ: 23-05-2025، على الموقع: https://apa-inter.com/post.php?id=6086.

5. أحمد مبارك ، **أبعاد الموقف الأمريكي من الأزمة السودانية**، ص1، تم التصفح بتاريخ:23-05-2025 على الموقع:

https://alqaheranews.net/news/23487/%D8%A3%D8%A8%D8%B9F.

6. أسماء حسن، "**تأثير الحروب على انتشار الأوبئة والأمراض في أفريقيا**"، ص58،تم التصفح بتاريخ: 14-05-2025،على الموقع: https://shafcenter.org/%D8%AA/.

7. إيمان كمال الدين، **اللاجئون السودانيون.. مأساة لم ينهها عبور الحدود**، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2-05-2025، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/health/2024/12/22/%D8%A7%D9%84%D9%.

8. أيمن أحمد المصطفى، **هل يكون السودان آخر الأزمات في المنطقة؟**، ص41 تم التصفح بتاريخ: 17-05-2025 على الموقع :https://www.aljazeera.net/blogs/2025/2/12/%D9%87%.

9. أيمن أحمد المصطفى، **هل يكون السودان آخر الأزمات في المنطقة؟**، ص41 تم التصفح بتاريخ: 17-05-2025 على الموقع :https://www.aljazeera.net/blogs/2025/2/12/%D9%87%.

10. بدون مؤلف، **" لوموند :اللعبة الجيوسياسية للجيران غذت الصراع في السودان"**، ص44، تم التصفح بتاريخ 12-05-2025 على الموقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/04/28.

11. بديعة الصوان، **حرب السودان.. أكثر من عام على تراجع المساحات الزراعية**، ص 15، تم التصفح بتاريخ 05-05-2025 من الموقع :

https://www.aljazeera.net/science/2024/10/17/%D8%.

12. **الجغرافيا الطبيعية و البشرية لبلاد السكان**، تم التصفح بتاريخ:04-05-2025 على الموقع: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21151.

13. حامد حسن ، **أهم داعم للاقتصاد السوداني... قطاع الثروة الحيوانية على وشك الانهيار**، ص ص14،15، تم التصفح بتاريخ 09-05-2025، على الموقع:
https://www.independentarabia.com/node/614888/%D8%B3

14. **الحرب تنعش تجارة الأسلحة في شرق السودان**، ص45. تم التصفح بتاريخ 24-05-2025 على الموقع :
https://www.aljazeera.net/news/2023/8/31/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1% ،

15. **الحرب تنعش تجارة الأسلحة في شرق السودان**، ص45. تم التصفح بتاريخ 24-05-2025 على الموقع :
https://www.aljazeera.net/news/2023/8/31/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1% ،

16. حسن حمدي عبد الرحمن ، **تأثير الفراشة: الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي**،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص15، تم التصفح بتاريخ:22-05-2025، على الموقع:https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/.

17. سليمان منذر، **نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته**، ص120، تم التصفح بتاريخ، 26-03-2025، على الموقع:
https://anfasse.org/branddepot/uqmdt6293s/2411.html ،

18. **السودان.. تنوع عرقي وغنى تاريخي ومؤهلات اقتصادية تدمرها الحروب، تم التصفح بتاريخ** 02-05-2025 ، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/3/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

19. الشافعي هايدي ،**التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم التصفح بتاريخ (2023/05/22)، من الموقع :
https://ecss.com.eg/34834/.

20. شاهر الشاهر، **محددات الموقف الصيني من الحرب في السودان**، ص54، تم التصفح بتاريخ: 23-05-2025، على الموقع:
https://www.almayadeen.net/research-papers/%D9%85%D8%AD%D8.

21. **شمال السودان يزيد إنتاجية النفط**، تم التصفح بتاريخ 10-05-2025، على الموقع: http://www.Aljazeera.net/nr/exeres/151b97c2-23d0-4bf9-116043807cef.htm

22. الصراع في السودان: "من هي الفصائل المتقاتلة على السلطة؟" ، تم التصفح بتاريخ: 2025/05/22 ، على الموقع:

https://www.bbc.com/news/world-africa-65293237..

23. عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي**- ، ص10، تم التصفح بتاريخ:1 -05-2025 على الموقع: Http:.com//Politics-ar//www

24. عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي**،ص9، تم التصفح بتاريخ 30-4-2025على الموقع: http: Adelzeggagh/IR.ml//www.geocities.com/

25. عبد الباقي الظافر، "**تحديات وسيناريوهات محتملة.. كيف يبدو السودان**"، ص54، تم التصفح بتاريخ:16-05-2025، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/.

26. **عبدالله** إشراقة علي ، "**السودان خارج دائرة الأمن الغذائي والدوائي... ولا أفق**"، ص 7، تم التصفح بتاريخ: 20-05-2025 على الموقع:

https://www.independentarabia.com/node/620753/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D،

27. عطا المنان بخيت، **الخاسرون والرابحون في لعبة التدخل الأجنبي في السودان**، تم التصفح بتايخ :29-04-2025، على الموقع :

https://www.aljazeera.net/opinions/2024/4/19/%.

28. علي عبد القادر محمد ، "**النفط في السودان شريان الحياة الاقتصادية مهدد بالانسداد**"، تم التصفح بتاريخ 12-01-2025 ، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/18/%D8%.

29. علي عبدالله إشراقة ، "**السودان خارج دائرة الأمن الغذائي والدوائي... ولا أفق**"، ص 7، تم التصفح بتاريخ: 20-05-2025 على الموقع:

https://www.independentarabia.com/node/620753/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D،

30. فاروق شيماء ،**" تصاعد الحرب في السودان : 2023 الأسباب والتداعيات"**، المركز الديمقراطي العربي، ص2، تم التصفح بتاريخ: 20-05-2025 ، على الموقع:

https://www.independentarabia.com/node/446676.

31. **كمال الدين** إيمان ، "**ثنائية الأوبئة والحرب تحصد أرواح سكان الخرطوم**"، ص5، تم التصفح بتاريخ 20-05-2025 على الموقع:

https://www.aljazeera.net/politics/2024/9/22/%D8%AB%D9%86%D8.

32. كمال الدين إيمان، **اللاجئون السودانيون.. مأساة لم ينهها عبور الحدود**، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2-05-2025، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/health/2024/12/22/%D8%A7%D9%84%D9%.

33. كيدان كيروس، "**الحرب الدائرة في السودان وآثارها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وما وراءها**"، تم التصفح بتاريخ 24-05-2025 على الموقع :

https://www.policycenter.ma/publications/alhrb-aldayrt-fy-alswdan-watharha-ly-alamn-walastqrar-fy-mntqt-alqrn-alafryqy-wma.

34. محمد إبراهيم ، "**الأزمة السودانية: مفوضية اللاجئين تدق ناقوس الخطر بشأن أعداد الفارين من الصراع إلى جنوب السودان**،أخبار الأمم المتحدة ، منظور عالمي قصص إنسانية"، ص5، تم التصفح بتاريخ: 2025/05/07 ، على الموقع:

https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137381.

35. منتدي الاعلام السوداني، "**تسليح المدنيين في السودان : فوضى الحرب تغذي انتشار السلاح وتعمق الانقسام**"، ص3، تم التصفح بتاريخ:18-05-2025 ، على الموقع :

https://www.altaghyeer.info/ar/2025/02/12/%./

36. منى الفتاح،**" كيف أنتجت الإنقسامات الحزبية في السودان ثنائية البرهان -حميدتي"**، إندبندنت عربية، ص 10، تم التصفح بتاريخ: 05-05-2025 على الموقع:

https://www.independentarabia.com/node/446676: .

37. موسى، عبده مختار، "**أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)** " ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص18، تم التصفح بتاريخ: 21-15-2025، على الموقع:
https://caus.org.lb/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-.

38. نبذة عن السودان، **الموقع الجغرافي**، ص 3، تم التصفح بتاريخ 2-05-2025، على الموقع:
http://www.sudanembassy.org.sa/ar/about-sudan/geographical-location ،/

39. نسرين الصباحي، **" تفاقم الأزمات الأمنية :تجديد مخاطر الحرب الأهلية في دارفور"، المركز المصري للفكر و الدراسات الإستراتيجية**، ص ص، 1- 2، تم التصفح بتاريخ :21-05-2025،على الموقع: https://ecss.com.eg/34395/.

40. هايدي الشافعي،**التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم التصفح بتاريخ (2023/05/22)، من :
https://ecss.com.eg/34834/، بتاريخ: 2025/05/03.

41. الوصف الجندي ، **الأمن الوطني والأمن القومي العربي**، ص33، تم التصفح بتاريخ: 26-03-2025،على الموقع: ttp://www.al3ez.net.

42. ياسين محمد أمين ، **مجلس حقوق الإنسان يعتمد لجنة تقصي حقائق الحرب في السودان**،ص6، تم التصفح بتاريخ: 22-05-2025،على الموقع: https://rb.gy/7aw144/

43. يوسف بشير، **تطورات الوضع في السودان بعد اندلاع الحرب بين الجيش والدعم السريع** ، ص32، تم التصفح بتاريخ :24-05-2025 على الموقع:
https://daraj.media/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Barry posen, **The Security Dilemma and Ethnic Conflict**,giras, Survival, vol, 35, n01, 1997.

2. Abiero Opondo , **"Ethnicity :causes of political instability in Africa"**, Kigali Institute of Education, seen in 22/4/2023, onhttps://repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle/2152/5438/2731.pdf

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: النزاع الإطار المفاهيمي والتحليلي	09
المطلب الأول: مفهوم النزاع	09
المطلب الثاني: النزاعات الأسباب والتصنيفات والمستويات	10
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاع	18
المبحث الثاني: ماهية الأمن الإقليمي	23
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليميأولا – مفهوم الأمن	23
المطلب الثانيء: علاقة الأمن الإقليمي بالأمن الوطني	26
خلاصة الفصل:	29
الفصل الثاني: النزاع في السودان (2019-2025)	
المبحث الأول: جيوبوليتيك السودان	32
المطلب الأول: المقومات الجغرافية في السودان	32
المطلب الثاني: المؤهلات الاقتصادية لدولة السودان	37
المطلب الثالث: التنوع الإثني والقبلي في السودان	43
المبحث الثاني: تحليل أسباب النزاع في السودان	45
المطلب الأول: عسكرة النظام السياسي في السودان	45
المطلب الثاني: الفشل الدولاتي للسودان	47

المطلب الثالث: علاقة الإنقسام النخبوي للتحالفات الخارجية	50
المطلب الرابع: التداخلات القبلية و الإثنية مع دول الجوار	51
المبحث الثالث: تصعيد النزاع في السودان في ظل تعدد الاطراف وتعدد مستويات	55
المطلب الأول: الأطراف الداخلية للنزاع	55
المطلب الثاني: تأثير الأطراف الإقليمية في إذكاء النزاع السوداني	59
المطلب الثالث: حدود وأدوار الأطراف الدولية في النزاع في السودان	62
خلاصة الفصل:	65
الفصل الثالث: تأثير تصعيد النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2025/2019)	
المبحث الأول: التأثيرات السياسية والأمنية	68
المطلب الأول: انتشار تجارة الأسلحة	68
المطلب الثاني: تهديد الاستقرار الاقليمي في السودان في ظل أجندة إقليمية متناقضة.	71
المطلب الثالث: تدفق اللاجئين وتأثيراته على الأمن الوطني لدول الجوار	73
المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية	75
المطلب الأول: تراجع حركة التجارة البينية والاستثمارات الاقليمية	75
المطلب الثاني: صعوبة التكفل باللاجئين في ظل فقر الدول المجاورة في السودان	77
المطلب الثالث: انتشار الأمراض والأوبئة في ظل غياب الخدمات الصحية	79
المبحث الثالث: مستقبل الأمن الإقليمي على ضوء السيناريوهات المحتملة للنزاع السوداني	82

المطلب الاول: سيناريو استمرار النزاع	82
المطلب الثاني: سيناريو انتهاء النزاع	84
خلاصة الفصل:	86
الخاتمة	88
قائمة المصادر والمراجع	90
الفهرس العام	99
فهرس الجداول	103
فهرس الأشكال	105
فهرس الخرائط	107
الملخص	–

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات قياس درجة الهشاشة أو الفشل الدولاتي	48

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	إنتاج السودان من الذهب حسب مجلس الذهب العالمي:	42
02	الذهب أهم الدوارد الإستراتيجية في السودان	42

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	موقع دولة السودان	33
02	توزع السكان في السودان	35
03	توضح المناخ في السودان	37
04	توضح أهم الحقول النفطية في السودان	41

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النزاع في السودان في الفترة الممتدة بين 2019 و 2025، والذي بلغ مرحلة الذروة في أفريل 2023، بسبب إندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع نتيجة إنقسام نخبوي على مستوى المكون العسكري. تعدت تداعيات هذا النزاع إلى المستوى الإقليمي نتيجة تعاظم آثاره وخروجها عن سيطرة السلطة في السودان مهددة بذلك الأمن الإقليمي.

وعليه، تتأسس هذه الدراسة لمعالجة إشكالية مفادها البحث عن كيفية تأثر الأمن الإقليمي لدول الجوار السوداني بالنزاع الدائر فيه منذ أزيد من عامين.

وفي الختام، خلصت الدراسة إلى أن النزاع المستمر في السودان يقوض الأمن الإقليمي لدول الجوار من خلال تأثيرات سياسية وأمنية كإنتشار تجارة الأسلحة، وأخرى إقتصادية على غرار الأعباء المرتبطة بالتكفل باللاجئين، فضلا عن التداعيات الإجتماعية التي تتعلق بتعاظم إنتشار الأمراض والأوبئة.

Summary:

This study aims to analyze the conflict in Sudan during the period from 2019 to 2025, which reached its peak in April 2023 due to the outbreak of war between the Sudanese army and the Rapid Support Forces, stemming from a division within the military elite. The repercussions of this conflict have extended to the regional level, as its escalating effects have gone beyond the control of the Sudanese authorities, thereby threatening regional security.

Accordingly, this study is founded on addressing the central issue of how the ongoing conflict in Sudan—now lasting for more than two years—has impacted the regional security of neighboring countries.

In conclusion, the study found that the continued conflict in Sudan undermines the regional security of neighboring states through various political and security-related impacts such as the spread of arms trafficking, as well as economic burdens related to the care of refugees. Additionally, there are social consequences, including the increasing spread of diseases and epidemics.